أسباب قبول الدول لقروض مثقلة بالضمانات

م.د. ياسر حسين علي الشبلاوي

أ. د. مهـــا محمـــد أيـــوب

Abstract

Required privacy international agreement. Hence, it is its furniture in the long term, and its appearance in the long term. The lender's interest in the guarantee is justified by the fact that it is not a charitable body that gives free of charge, especially when the bodies that provide international services, where there are capital in contributing countries. Airplane relations, or what follows by will and status, and the international legal situation, in the event that his role in securing his state's role for the state is secured by compensation, and is a kind of precaution against circumstances and their change of state of opposition. And raises guarantees for international borrowing problematic is the focus of treatment of this research where the problem revolves around: On the reasons that invite the state to accept burdened guarantees? This question and others have been discussed in international financial policy issues, subject to the international lender, and this is what was discussed in international issues

مقدمة

تشابكت مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت الى اندفاع الدول نحو قروض دولية مثقلة بالضمانات، وهذه الأسباب بعضها يعُد سببا مباشرا في نشأة وتفاقم القروض الدولية والبعض الاخر ساهم في تعقيدها وزيادة مخاطرها. وبالتالي تحولت القروض الدولية من وسيلة لمعالجة أزمه يمر بها المقترض الى مشكلة تسببت بأزمات داخلية ودولية.

ان مجمل الأسباب لطلب الإقتراض الدولي رافقه زيادة في معدل الضمانات المطلوبة في اتفاقيات الاقتراض حيث تعد هذه الأسباب مؤشر جيد امام الجهات المقرضة لرفع قيمة الضمانات وتعددها وعليه اضحت القروض وضمانتها تشكل عبء كبير على عاتق المقترض. وهناك اسباب اخرى ساهمت في زيادة الضمانات، هذه الأسباب تندرج تحت وطئة القرض ذاته بضماناته وشروطه كما هو الحال في تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي والاقتصادي كشروط للاقتراض من المنظمات الدولية المالية.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في تلك الأسباب بأعتبارها واقعاً يمس معظم الدول، وتؤطر لعلاقات جديدة على المستوى الدولي، معتمدين المنهج الأستقرائي من خلال مناقشة الوقائع المطروحة.

وعليه ان دراسة اسباب قبول القروض المثقلة بالضمانات نستبين من خلالها الخلل لظاهرة الخضوع للمقرض الدولي وهذا ما يدعونا الى بحث الموضوع في ثلاثة مباحث حيث تكون الأسباب الداخلية محوراً للمبحث الأول فيما نبين الأسباب الخارجية في مبحث ثانٍ في حين يكون سياسات المنظمات الدولية المالية محور المبحث الثالث لخصوصيته.

المبحث الأول
الأسباب الداخلية لقبول الضمانات

تتعدد اسباب الإقتراض الدولي ودوافعه والذي بمجمله ينتج قرار يصدر من الدول خاصة النامية منها تدعوا من خلاله الجهات المقرضة للدخول في التفاوض، ومهما كان توصيف طبيعة هذا القرار الصادر عن الدول سواء حراً او إذعاناً فهو بالنتيجة يصدر لأسباب تدفع الدول المقترضة للإعلان عنه. ومن هنا يكون من الضروري تحديد الأسباب والدوافع التي دعت المقترض للدخول في عقد اتفاقية قرض ذات ضمانات باهضه [١]، وإذا كنا سنبين الأسباب الداخلية بصورة عامة للدول خاصة النامية منها الا ان هذا لا ينفي وجود اسباب اخرى تختص بها دول معينه كما في الاقتراض لأسباب تنموية. وعلى هذا نبين هذه السباب في ثلاثة مطالب ليكون المطلب الأول في بيان الأسباب السياسية في حين يكون المطلب الثاني لتبيان الأسباب الإدارية والمالية اما المطلب الثالث سيكون محوراً لبيان الأسباب المتعلقة بالعجز المالي.

المطلب الأول
اسباب سياسية للدولة المقترضة

تميزت أكثرية البلدان النامية بتطبيق سياسة الافراط في الاقتراض الدولي في الوقت الذي لم تقم بدراسات كافيه لجدوى القروض سواء من حيث شروطها او كيفية استخدامها. فبدلا توجيه القروض الى الانفاق الاستثماري فقد تم استخدام معظم القروض التي حصلت عليها بشروط قاسية في تمويل الانفاق الاستهلاكي المتمثل بالخدمات التي تشكل عبئا متزايدا على الميزانية العامة. وهناك حالات عديدة ذهبت فيها أجزاء كبيرة من القروض الدولية الى الحسابات الشخصية لبعض المسؤولين في الحكومات اما لتعزيز سلطانهم وتقوية شوكتهم، او تم الإيقاع بهم بقروض اهلكت دولهم ومصادر التمويل في تلك البلدان [٢]، إضافة الى الرشا والهبات التي يحصل عليها المفاوضون من البلدان النامية مقابل موافقتهم على شروط الجهات المقرضة المجحفة [٣].

---

(١) ينظر. كيفن ستيوارت، خصوصية التنظيم المالي للمؤسسات الدولية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٢١، العدد ٣، ١٩٨٨، ص١٩.

(٢) ان الجزء الأعظم من القروض الدولية ذهبت كعمولات وفوائد واستحوذ على الجزء الأكبر منه من قبل المسؤولين في الدول وهذا الحال ماثل كحالة مصر بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اجبرت مصر تحت وطئة الديون الخارجية والتي تسمى (ديون خديوي مصر) لبيع اسهمها في قناة السويس الى الدول الغربية بل تسبب الإقتراض من الدول واعلان مصر عدم قدرتها على الوفاء ان تم احتلال مصر من قبل المقرضين كل من فرنسا وانكلترا. وقد اشار (روزا لوكسمبورغ) بالقول ((إن عدم قدرة المدينين على خدمة ديونهم كلفهم فقدان استقلالهم)) ينظر. روزا الوكسمبورغ، تراكم رأس المال، المجلد الثاني، منشورات كاليمار الفرنسية، دون سنة طبع، ص٨٨ -٩٠.

(٣) فقد قدرت الأموال التي اقتطعت من القروض الدولية او التي تم الاستيلاء عليها لصالح افراد معينين وبطرق غير مشروعة بين ١٥٠ – ٢٠٠ بليون دولار للفترة بين عامي ١٩٧٤ – ١٩٨٥. بينما قدرت حجم الأموال المقتطعة من القروض للفترة من ١٩٨٨ – ٢٠٠٠ بين ٢٧٥ – ٨٣٠ بليون دولار وهو مؤشر على زيادة في حجم الأموال المصادرة من قبل اشخاص تتبع الحكومات ايدلوجياً وفكرياً. ينظر. روبرت باول، تخفيف الديون على البلدان الفقيرة، مجلة التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٤، ٢٠٠٠، ص ٩٩ -١٠٥. ينظر كذلك. تقارير البنك الدولي، جداول ديون العالم الثالث للفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٨.

بل كثيراً ما قامت الحكومات الغربية، خلال الحرب الباردة بإقراض الأموال إلى حكومات غير ديمقراطية أو فاسدة وذلك لأسباب سياسية، دعماً اقتصادياً وسياسياً غير مشروط على الرغم من أن هؤلاء القادة قد حرموا مواطنيهم، بصورة منتظمة ومتعمدة، من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنهم خلصوا، في نهاية المطاف، إلى رهن بلدانهم. وبكل بساطة، فإن معظم الأموال المقترضة من الغرب قد نُهبت [١]. وفي وقت لاحق، أدت المشاريع والبرامج التي يشوبها سوء التخطيط، والافتقار إلى الحيطة في إدارة الشؤون المالية، والفساد، وإفساح المجال أمام هروب رؤوس الأموال، إلى زيادة أعباء الديون الخارجية للعديد من البلدان وإلى تقليص القاعدة الاقتصادية المتاحة لخدمة هذه الديون تقليصاً شديداً. في حين أن بعض حكومات الدول النامية قد اقترضت مبالغ ضخمة بغية توسيع الهياكل الأساسية، فقد قامت حكومات أخرى أقل إحساساً بالمسؤولية بتخصيص الموارد التي توجد حاجة ماسة إليها لإعادة بناء جيوشها، ولشراء عقارات في أوروبا، ولاستهلاك سلع غالية الأثمان. [٢]. كما أن الثروة التي كان يحتفظ بها في الخارج مواطنو أكبر ١٥ بلداً مديناً من بلدان العالم الثالث أكثر من الديون الأجنبية المستحقة على بلدانهم [٣].

وإذا كنا سنبحث في سياسات الدول المقترضة فنوجهها صوب امر مهم وهو حجم الأنفاق العسكري، إذ ان توجه البلدان النامية نحو الانفاق العسكري والحروب الهوجاء أحد العوامل المستنزفة للموارد المالية. وتشير الدراسات الى وجود ارتباط بين الانفاق العسكري وبين زيادة أعباء القروض وضماناتها. فقد قدر معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي ان حوالي ٢٠% من القروض التي حصلت عليها البلدان النامية قد استخدمت في شراء الأسلحة.

ينظر تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،([٣])Human development Report، ١٩٩٦، ض ٩٣.

([٢]) وتشير تقديرات مصرف الاحتياط الاتحادي للولايات المتحدة إلى أن ٨٤ مليار دولار قد أخرجت من المكسيك وشيلي وفنزويلا والأرجنتين والبرازيل بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢. ويمثل هذا الرقم ثلث مجموع القروض الجديدة التي حصلت عليها هذه البلدان خلال الفترة ذاتها.

Michael Barratt Brown and Pauline Tiffen، Short Changed: Africa and World Trade، London، Pluto Press, 1992، P 8.

([٣]) ولم تثر تجاوزات العديد من قادة العالم الثالث الفاسدين الاستهجان في الغرب طالما أن أنظمة الحكم كانت تخدم بأمانة السياسات الخارجية للقوى الغربية. مما يدعو الدول للصمت اتجاه التسرب المالي في القروض.

Patricia Adams، Odious Debts: Loose Lending، Corruption and the Third World'، Earthscan, 1991، London، Environmental Legacy، p. 145.

وتشير التقديرات الى تعاظم استمرار النفقات العسكرية بالنسبة الى الدول الصناعية والنامية [١]، وقد شكل الانفاق العسكري ارهاقا كبيرا على الاقتصاديات النامية، فقد استوردت دول الخليج العربي من الولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الأخير من القرن العشرين أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة ١٢٥ مليار دولار [٢]. وفي سوريا شكل الانفاق العسكري أكثر من ٢٦ % من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٠ ليرتفع الى ٧٠% خلال الفترة بين ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ ومما لا جدل فيه ان مثل هذا الانفاق الباهظ يؤدي الى امتصاص الادخار والاستثمار ويؤدي الى عرقلة النمو الاقتصادي والى اضطرار البلدان الى استدانة القروض الدولية مهما حملت من شروط ومهما ادت الى نتائج كتضخيم مديونيتها [٣].

ومن غير الجائز الحديث عن اسباب قبول الدول للاقتراض بضمانات توصف انها مذعنه بدون دراسة حجم الانفاق العسكري لهذه البلدان [٤]. ويكفي ان نتذكر بأن حربا واحدة وهي الحرب العراقية الإيرانية قد كلفت البلدين أكثر من ٥٠٠ بليون دولار من العملات الأجنبية إضافة الى انعكاساتها التدميرية على البنى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لكلا البلدين وأدت الى اجبار البلدين الى الإقتراض الدولي لتغطية النفقات العسكرية.

كما ان الأنفاق العسكري اضحى له وجهاً اخر في ضل التدخلات الخارجية وحروب مكافحة الإرهاب الدولية، الذي عصف بدول تعاني اساساً من حجم الديون الدولية لتزيد من حجم الاقتراض لمواجهة مد التطرف الفكري وموجهة الإرهاب التي عصفت العالم فحملت دولة او بعض الدول حملها لمواجهة آفة نخرت الدول كما هو الحال في العراق [٥]. الذي واجه هجمات ارهابية شرسة اهلكت اقتصاده، والإرهاب بأهدافه السياسية اورث الدمار والخراب الاقتصادي للدول التي عانت منه فكانت اثاره الداهمة على التنمية الاقتصادية للدول التي اساساً كانت تعاني اقتصادياً [٦]. ففي العراق بعد سيطرة الإرهاب على مناطق واسعة منه في عام ٢٠١٤ وما تطلبه ذلك من

---

(١)). ينظر بنك التسويات الدولية، التقارير السنوية، النفقات العسكرية، للفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠١٦ التقرير الخاص بحرب اليمن وسوريا. كذلك البنك الدولي، التقرير السنوي، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٥ – ٢٠١١. ص ٣٣-٤١.

(٢)) ينظر. دانيال هوايت، الإنفاق العسكري في العالم الثالث، مجلة التمويل والتنمية، كانون الأول ١٩٩٢. ص ٢٢ – ٢٤.

(٣)) جاء في تقرير منظمة التغذية الدولية، للفترة بين عام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠. ان ٧٥% من الاقتصاد الهزيل للدول التي تجتاحها المجاعات يصرف على استيراد الأسلحة دون توجيه هذه الأسلحة لأهداف واضحة وانما تتكدس حتى يتأكلها الصدأ.

(٤)) ينظر. د. رمزي زكي اللبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهان الجديدة للرأسمالية المعاصرة، ط ٢، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٣-٧٠.

(٥)) تشير توقعات صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٣ الى ان حجم الديون العراقية سترتفع من ٧٣،١ مليار دولار في عام ٢٠١٣ ليصل الى ١٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ يرافقها زيادة في حجم الدين المحلي ليرتفع من ٣١% عام ٢٠١٣ الى ٦٥% عام ٢٠١٨. والحقيقة وصل العراق عتبة ١٣٨ مليون دولار نتيجة عدة اسباب كان من ضمنها الحرب على الإرهاب والتسليح وتهريب الأموال والفساد المالي وسياسة المقرضين. ينظر. تقرير صندوق النقد الدولي، توقعات حول مستقبل الوضع المالي في العراق حتى عام ٢٠٢٢.

(٦)) تتحول موارد الدولة الى مكافحة الإرهاب بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فيؤثر على مشروعات التنمية والبنية التحتية والخدمات، حيث بسبب عدم توفر الموارد اللازمة في الميزانية للدولة تلجأ الدول لتغطية الأنفاق في مواجهة موجة الإرهاب الى الاقتراض مما يحملها عبء اضافي يثقل كاهل الموازنة العامة. ينظر. تقرير صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٣.

تخصيصات كبيرة لمواجهة ذلك الإرهاب والمتمثلة بالإنفاق العسكري من جانب ونفقات ايواء النازحين التي تجاوزت اعدادهم الأربعة ملايين نازح وما يرافقها من خدمات، وما يعقبها من حملات اعمار ادت الى زيادة الاقتراض الدولي كما هو الحال في القرض العراقي الألماني في ١٢\٣ ٢٠١٧ وبمبلغ ٥٠٠ مليون يورو مخصص لتنمية المناطق المحررة من سيطرة الإرهاب. وكذلك القرض العراقي البريطاني في ١٥\٣\٢٠١٧ وبمبلغ ١٠ مليار باوند استرليني اي ما يعادل ١٢,٤٣٥ مليار دولار وعلى مدى ١٠سنوات لدعم مشروعات البنى التحتية [١].

ويمكننا القول ان النفقات العسكرية وان كان من الأسباب الداعية الى الاقتراض في معظم البلدان خاصة النامية منها لكنها قد ترتبط باعتبارات وطنية ودولية ذات الأهمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد تكون الحكومات وحدها من تمتلك التقدير الحقيقي والفعلي لمدى الحاجة الى الموارد المالية الخاصة بالأنفاق العسكري[٢] وفقاً لأولوياتها في مواجهة الخطر القريب او البعيد.

المطلب الثاني
الأسباب الإدارية والمالية للدول المقترضة

من الثابت ان للإدارة دورا أساسيا في تطور أي مجتمع مهما كانت درجة نموه الاقتصادي وتطوره الاجتماعي، ومن الظواهر السلبية التي تعاني منها الإدارة في بلدان العالم الثالث سوء توزيع القوى العاملة وعدم قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية المتاحة وانتشار ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة وضعف الاستفادة من الكفاءات المتاحة ، مما أدى الى انخفاض الكفاءة الإنتاجية في العمل الإداري، وان اتجاه الحكومات في التجاوب مع مطالب الشعوب في مكافحة البطالة وتحسين مستوى المعيشة وتقديم الخدمات زاد من الإنفاق الموجه مما ترتب عليه زيادة في عدد الموظفين في هيئات الدولة مما أدى الى ارتفاع بند الخدمات والمرتبات وسقف الأجور الذي اثقل الموازنة العامة للدولة بحيث تمثلت بعداً رئيسياً في مجال توزيع الدخل القومي [٣]. كما ان اختلاط الكثير من المفاهيم الخاصة المتعلقة بالإدارة والتخطيط وعدم وضوحها وتخبطها لدى الدول المقترضة ومن ثم ممارستها على اساس عملي غير سليم مع كثرة الأخطاء والمشاكل والتي من جانبها

---

(١) ينظر. وزارة المالية العراقية، الموقع الرسمي على شبكة الأنترنيت، تاريخ الدخول ١٧\٨\٢٠١٨. كذلك ينظر موازنة العراق لعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨.

(٢) اشارت الدراسات الدولية ان الحكومات التي اتجهت الى خفض الأنفاق العسكري ادى ذلك الى خفض عجزها المالي ومعدل المديونية مع ارتفاع في الناتج المحلي. لتفصيل ينظر

-Malcolm knight, Norman Loayza and Delano Villannueva: The Peace Dividend: Military Spending Cuts and Economic Growth, I.M.F, 1996, P37.

(١) See. Jams L. Clayton; "the Globl Debt Bomb "M. E. Sharp, London, England, 2000, P103-104.

انعكست لصالح زيادة الأنفاق في مجال الاستثمارات للأموال بدون ان تستند الى مبررات حقيقية دفع الدول لتغطية هذه النفقات من خلال الاقتراض الدولي [١].

ويساهم سوء الإدارة والتنظيم والافتقار الى المساءلة القضائية الحقيقة يرافقها ضعف الرقابة على الإداء الحكومي والفشل في توزيع الموارد المالية المتاحة بكفاءة وانصاف لتلبية متطلبات المجتمع على اساس الأولوية في النفع، بل ان الاتجاه نحو مشروعات المباهاة والترف الزائف والأنفاق عليها على حساب الخدمات الاجتماعية الأساسية كان دافعاً لاتجاه الدول المقترضة لسد فجوة قلة الموارد من خلال الاستدانة الدولية.

ومن الملامح البارزة لسوء التنظيم الإداري في البلدان النامية سيطرة البيروقراطية والنقص في الكادر المتخصص او اقصاء المتخصصين ليكون على هرم الإدارة كادر ضعيف في استيعاب السياسة الاقتصادية الرامية الى تحقيق التنمية [٢]. ويطالعنا في هذا الجانب حالة سوء الإدارة وتوظيف الأموال في العراق حيث تشير التقارير المالية وتقارير المنظمات الدولية الى تقدم العراق على كثير من الدول في مستوى الفساد الإداري والمالي باحتلاله المرتبة ١٧٢ من مجموع ١٧٥ دولة حسب تقرير منظمة الشفافية لعام ٢٠١١. وقد رافق سوء التنظيم الإداري سوء اخر يتعلق بتوظيف القروض. حيث كان المبرر في لجوء البلدان النامية الى الافراط في الاقتراض الدولي ومنح السلطات المالية صلاحية منح الضمانات الكفيلة بأبرام القرض، هو توظيف هذه القروض في مشروعات إنتاجية طموحة على امل ان تحقق أرباحا تساهم في تسديد القروض مستقبلا، لكن سوء التخطيط والإدارة وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة الى أخرى أدى الى فشل أكثرية المشروعات التنموية كما هو الحال في العراق [٣].

وان ما زاد في سوء الأوضاع المالية والاقتصادية في البلدان المقترضة ان عملية الاقتراض الدولي قد اقترنت في أكثر الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض الكثير من الأموال بذريعة تحسين المعيشة وتتحمل أعباء هذه الديون ونتائج السياسات الخاطئة يعود بالنتيجة على اجيال قادمة.

---

(١) ينظر. د. رمزي زكي. الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط ١، دار سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢. ص٥٠.

(٢) ولقد كتب بيتر دركر (peter Druckler) قائلا: (ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعني قبل كل شيء الإدارة، فالادخار واستثمار راس المال لا ينتج الإدارة ولا ينتج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعها الادخار والاستثمار فالإدارة السليمة تنمي الثروات والإدارة السيئة تزيد الديون وتهرب الأموال.)

- Peter F. Drucker, Manage ENT, New York, Harper 8Row 1994 .P33.

(٣) تشير التقارير المالية الى ان هناك ما يقارب ١٠٠ مليار دولار سلف موقوفة منحت لأشخاص لتنفيذ مشروعات وهمية قدرت هذه المشروعات التي ليس لها اساس يذكر على ارض الواقع بنحو ٦٤٠٠ مشروع يفترض انه تنموي، وهذا يفسر ذهاب الأموال الى اشخاص مفسدين بغياب الرادع القانوني ومكافحة الفساد الحقيقي. ملخص التقرير السنوي لهيئة النزاهة في العراق، الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥.

وتشير الدلائل لعدد غير قليل من البلدان المدنية ان تفاقم اتجاه الدول نحو القروض الدولية مهما كانت الضمانات المقدمة لعقدها، قد اقترن بوجود فساد اداري ومالي ضخم في أجهزة الدولة، وقد ازداد الاهتمام بدراسة ظاهرة هروب رأس المال عندما نشر بنك التسويات الدولية في تقريره السنوي في عام ١٩٨٤ [١] بأن حجم الأموال التي تسربت من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤ وأودع باسم اشخاص في البنوك والمؤسسات الخارجية تتراوح بين ٦٠الى ١٠٠ مليار دولار حوالي ٤٠% من اجمالي مديونيتها. وجاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام ١٩٨٥، وقدرت الأموال المهربة من مصر بحوالي ٤٠ مليار دولار وهو ما يوازي حجم المديونية الخارجية لمصر خلال فترة الثمانينات [٢]. فيما بلغت الأموال المهربة من العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠١٤ ترليون و١٤ مليون دولار امريكي [٣]. ونعتقد ان الأموال المهربة الى الخارج يمكن ان تساهم في حل ازمة المديونية الخارجية بدل الاعتماد على القروض هذا لو استطاعت الدول المدينة اعادتها والقيام بالإصلاحات الاقتصادية التي تشجع هذه الأموال للعودة الى الدول التي تسربت منها [٤].

المطلب الثالث

الأسباب المتعلقة بالعجز المالي

انطلاقاً من كون الدولة سواء كانت مقترضة او ضامنة للقروض الدولية تشكل عنصراً جوهرياً من عناصر اتفاقية القرض، فأن ارتفاع نسب الاقتراض بشقيه الدولي والخارجي مضاف إليه الإقتراض الداخلي ينعكس بشكل مباشر على عنصر التوازن في الموازنة العامة للدول. وتتضح الصورة بشكل متزايد متى قارنا التزايد المستمر للنفقات واعباء الديون الدولية والداخلية تحت باب النفقات مع التناقص الحاصل في باب الإيرادات

---

(١) بنك التسويات الدولية التقرير السنوي، ١٩٨٥. البنك الدولي التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، ص٦٦. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، التنمية والاقتراض، عام ٢٠١٣، ص١٩. التقرير الاقتصادي، البنك السويسري، الغرفة التجارية العربية السويسرية، ٢٠١٠، ص ٥٥

(٢) ينظر. عودت ناجي الحمداني، إثر القروض الخارجية على اقتصاديات الدول النامية – السودان كبلد افريقي نموذجاً، ط ٢، مطبعة القبس للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧. ص٥٢.

(٣) في سبيل محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية من الاختلاس والرشاوي باعتماد قوانين العقوبات الرادعة وتشكيل دائرة استرداد الاموال المهربة كشفت هيئة النزاهة على لسان مدير عام الدائرة استرداد في ٢٠١٤\٣\١٤ ان حجم الأموال المهربة بلغ ترليون و١٤ مليار دولار. ينظر حجم الأموال المهربة وفق تقارير هيئة النزاهة، التقرير السنوي، ٢٠١٤.

(٤) استردا رأس المال المهرب يساهم في خفض الاعتماد على القروض وسدادها، كما هو الحال في استرداد نيجيريا لأموال المهربة والمودعة في البنوك السويسرية حيث سعت الحكومة النيجرية بفتح تحقيق موسع عام ١٩٩٨ حول الأموال المهربة للحكومة السابقة حكومة (ساني اباتشا)، حيث استعانت بمكتب محاماة سويسري يدعى (مونفريني) لفتح تحقيق حول شبكة الحسابات المعقدة، وبالرغم من اعتراض سويسرا الأولي معللةٍ ذلك بوجوب صدور حكم داخلي الا انها عدلت عنه واستطاعت نيجيريا استرداد الأموال من البنوك السويسرية قبل عام ١٩٩٩. وقائع القضية منشورة في دائرة القانون الدولي، وزارة الخارجية السويسرية، القضية النروجية على الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة ٢٠١٨\٨\٢٥. Swissi. Info. Ch

والموارد المالية المتاحة، فيضحى العجز في الموازنة ظاهرة يستوجب معالجتها بسد هذه الفجوة او العجز عن طريق التسديد من خلال الاحتياطي الاجنبي [١] او الاقتراض الدولي او الخارجي.

لكن نتساءل ما هو السبب في حدوث العجز في الموازنة العامة للدول المقترضة؟ وكيف يمكن الحكم على ان هذا البلد يمتلك ميزان مدفوعات متوازن ام لا؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا التساؤل اذ يتطلب تحليلاً تفصيلياً لمختلف الأجزاء المكونة للموازنة العامة للدولة، ويمكن الأشارة الى الإلية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي والتي يسهل بواسطتها تبيان مدى التوازن في الموازنات العامة للدول المقترضة كسبب في منح القروض واعتمدت هذه الإلية على مجموعتين من العوامل الاقتصادية هما (العمليات المستقلة وعمليات التسوية) [٢].

وفي معرض البحث عن العجز في الموازنة العامة كسبب من اسباب الإقتراض الدولي وارتفاع ضماناته خاصة في الدول النامية، فلابد من استبيان الاختلالات الجمه المسببة لهذا العجز التي تعترض طريق النمو الاقتصادي وتقليص الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، وفي مسعى للإجابة نود الأشارة الى جملة من الأسباب تؤدي الى حدوث العجز في الموازنة العامة ومن اهمها التالي:

١. **اسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية** [٣]: –حيث تعاني البلدان معظم البلدان النامية من بنية اقتصادية متخلفة، فكما معلوم ان اغلب الدول النامية تمتاز بهيكل صادرات معلمها الإساس سلع محدودة سواء (معدن او زراعة او النفط او الغاز الطبيعي) وهذه السلع تتأثر بشكل كبير بعوامل خارجية تؤدي بالنتيجة الى انخفاض الموارد المالية المتأتية منها مما يؤثر على حجم الإيرادات في الموازنة.

([١]) ان عملية سد العجز بالذهب او الإقتراض هي طريقة بواسطتها يتحقق التوازن في الموازنة العامة والتي تسمى (التوازن الحسابي) وهذه الطريقة تبين ويتقرر هل البلد يعاني من مصاعب او وضعه المالي جيد فالعجز يجي سده اما بتقليص احتياطي العملة الجنبية او عن طريق الإقتراض الخارجي. ينظر. د. صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الابستمولوجيا – الانطولوجيا – الاكسيولوجيا – مطبعة دار الرواد المزدهرة، بغداد .٢٠٠٦. ص٥١٣.

([٢]) العمليات المستقلة للدولة: وهي مقدار العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة بهدف الحصول على منافع محددة اساسها الربح وتشمل (عمليات الحساب الجاري – حساب راس المال طويل الأجل – حركة رأس المال قصير الأجل بقصد المضاربة – حساب التحويلات من جانب واحد – حساب الذهب لأغراض تجارية). اما عمليات التسوية: وهي عمليات تهدف لتسوية الفروقات بين الحسابات المستقلة الدائنة والمدينة وتشمل هذه العمليات (حركة رأس مال الدولة على شكل قروض – التغير في الاحتياطي النقدي – مقدار الأرصدة الأجنبية – حركة الذهب للأغراض النقدية). وللوصول الى نتيجة سليمة لا يمكن تناول هذه العناصر منفصلة عن بعض خلال فترة زمنية معينة، بل من خلال تحليل مجموع العناصر التي تتكون منها الموازنة العامة لدولة ما. ينظر. سنغ كفالجيت، عولمة المال، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٢٨. كذلك ينظر. د. فوزي منصور، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦ ص٨٥.

([٣]) ينظر د. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط٢، دار مجدلاوي، الاردن، ص١٢٥-١٢٧.

٢. **اسباب دورية دولية:** –وهذه الأسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية الدولية التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي، حيث في فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والأثمان ومعدل الدخل وترتفع نسبة البطالة، مما يؤدي الى حدوث فائض بالواردات. اما في فترات التضخم [١] فيزداد الإنتاج وترتفع الأسعار والأجور ويزداد معدل الدخل وهذا يؤدي لحدوث عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات للدول [٢].

٣– **اسباب تتعلق بالظروف الطارئة:** –**قد** تحدث اسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها فتؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة ويكون الإقتراض المنفذ العاجل لمعالجة هذا العجز [٣]، كما هو الحال في الكوارث الطبيعية او الحروب الدولية او الداخلية.

٤– **اسباب اخرى:** –من بين الأسباب هو انخفاض انتاجية العمل في الدول النامية نتيجة التقدم التكنلوجي في العمليات الإنتاجية [٤]. ومن اجل التغلب على الاختلال تسعى الدول الى اعتماد برامج تنموية لا تتوفر فيها المقومات المادية الإمر الذي يدفعها الى استيراد التكنولوجيا [٥] من الخارج وفقاً لقروض استثمارية. وعليه يمكن النظر الى العلاقة بين الاستثمار للقروض الدولية ومعدل ارتفاع العجز بالموازنة من جهة إذا استثمرت الدولة حجما من الأموال أكبر من مدخراتها المحلية فالفرق لابد ان توفره بالاقتراض الدولي فالاقتراض هو غرض استثماري، ومن الممكن ان يحقق أرباحا تساهم في سداد الدين. اما إذا كان الاقتراض لتمويل

---

(١) ينظر معدلات التضخم كسبب من اسباب الاقتراض الدولي للفترة من ١٩٨٦ – ٢٠٠٥.
IMF, World Economic outlook, Globalization and Inflation, April 2006.

(٢) ينظر محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٥٢.

(٣) الواضح ان الدول النامية تتميز بضعف قدراتها على تعبئة القروض لصالحها خاصة في اوقات الحروب والكوارث مما زاد حجم مديونيتها. ينظر التوزيع الجغرافي للقروض بسبب الأغراض العسكرية والحروب خلال الفترة من عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٥. SIPRI Yearbook 2005 , Appendix

(٤) تلجأ الدولة الى الاقتراض الدولي عندما يصبح حجم الإيراد المحلي اقل من حجم الانفاق. وقد اتسمت البلدان النامية بضعف قدرتها على تعبئة مدخراتها المحلية لما تتطلب التنمية من استثمارات، فانخفاض مستوى التراكم هو صفة مميزه في البلدان المتخلفة. ينظر د. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٠–٦٥.

(٥) لجوء البلدان النامية الى استيراد التكنولوجيا الغربية بتكاليف باهضه اجبرها على طلب القروض الخارجية لتمويلها. ففي ظروف البلدان النامية التي تسود فيها مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتتميز بالأمية وبتخلف البنى الفكرية والثقافية لا تستطيع استيعاب التكنولوجيا المتقدمة المستوردة وتشغيلها بالإمكانيات العلمية والفنية المتاحة. ينظر
–William Cline, International Debt and the stability of the World economy, Washington, 1983, P21.

الاستهلاك الجاري فسيؤدي ذلك الى اضطراب وستضطر الدولة الى الضغط على الاستهلاك لتوفير ما يكفي لسداد الدين المستحق مما يؤدي بالنتيجة الى عجز تراكمي.

وفي ظل شحة الموارد والخبرات المحلية المتاحة بالقياس الى الطلب المتصاعد عليها تعاظم لجوء البلدان النامية نحو التوجه الى الدول لعقد الصفقات واستيراد التكنولوجيا. وكشف هذا التوجه عن مظاهر خطرة لا تكمن في حجم العقود وكمية الفائض الاقتصادي المتسرب الى الدول المستثمرة فحسب بل وفي نمط المشاريع المنفذة وطبيعة العلاقات التي نسجتها هذه الشركات مع الاقتصاد المحلي [١]. فأسلوب التعاقد المتبع في تنفيذ المشاريع وفق ما يعرف بأسلوب (الصندوق المغلق) فان الشركات المنفذة تقوم بوضع الدراسات والتصاميم وتامين التجهيزات والمكائن واعمال الهندسة المدنية واعمال النصب والتركيب، أي تقوم

بتنفيذ كل ما يحتاجه المشروع من متطلبات. وأدى هذا الأسلوب الى تحقيق أرباحا كبيره لصالح هذا الشركات وتحملت البلدان المستوردة أعباء مالية ضخمة. وحمل هذا الاستيراد التكنولوجي الموازنات العامة للدول النامية أعباء وخيمة واضطرت الدول المستوردة للتكنولوجية الى طلب القروض لتغطية التكاليف والعجز الحاد في موازناتها [٢].

وفي إطار ذلك فأن العجز كسبب من اسباب الاقتراض يمكن استبيانه في حالة العراق وبالاطلاع على الموازنات العامة خلال فترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٨ يتبين لنا مقدار اللجوء الى الإقتراض الدولي كوسيلة لسد العجز، حيث في موازنة العراق تبين التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي نسب العجز والتي كانت بسبة ٦,٤ % خلال ٢٠٠٣ وبمبلغ ١٩مليون دولار في حين كان العجز في عام ٢٠٠١ بقيمة ٨مليون دولار. اما الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ – ٢٠١١ سجلت فائض في حجم ميزان المدفوعات بسبب تحسن سعر النفط مع نسبة عجز ٥,٥، هذا مع انه ايرادات النفط تشكل ٩٠% من ايرادات الموازنة العامة [٣]. والملاحظ ان نسب العجز اخذت بالزيادة مما دفع الدولة الاعتماد على الإقتراض، ونرى ذلك بوضوح في موازنات العراق الأخيرة إذ في موازنة العراق لعام ٢٠١٦ بلغ نسبة العجز في الموازنة ٢٠% مما اضطره الى سداد العجز من خلال الإقتراض

---

(١) ينظر. د. بسمان فيصل محجوب واخرون، أدارة المنشأت الصناعية، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص٢٧٣.

(٢) ومن مظاهر القصور في البلدان النامية انها لم تهتم بتوزيع سليم للاستثمارات بما ينسجم مع متطلبات التنمية والتطور اللاحق للبلد كتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو المشروعات الأكثر جدوى اقتصادية وإنجاز المشروعات وتشغيلها للاستفادة من الوقت. ينظر د. ابراهيم كرسلي، ديون العالم الثالث، الندوة الاقتصادية الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية الليبية، ١٩٩٦، ص٤٥.

(٣) ينظر نسبة الفائض والعجز لموازنة العراق العامة. البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠. كذلك. وزارة المالية، العلاقات الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، للسنوات من ٢٠٠٠-٢٠٠٧. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي الاقتصادي لعام ٢٠١١. جداول العجز. كذلك ينظر. سرمد عباس جواد. تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق، وزارة المالية، الدائرة القانونية، قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠٠٧. ص١٤ وما بعدها.

الدولي وخاصة من صندوق النقد الدولي الذي دخل العراق في تفاوض للحصول على قرض بقيمة ٥,٣٤ مليار دولار ضمن برنامج اصلاحي [١]. وفي موازنة العراق لعام ٢٠١٧ كانت نسبة العجز قد ارتفعت الى ٢٢% مما دفع الى تغطيته من خلال الإقتراض تحت بند تمويل الفجوة المالية العجز وتم الإقتراض من قبل وزارة المالية، وكذلك الحال في الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ و٢٠١٩، اذ وصلت عدد القروض المعقودة مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية الى (١٩ قرضاً) لسد العجز في الموازنة العامة [٢].

وينبغي التأكيد على انه قد لا تعاني الكثير من البلدان النامية من عجز في الموازنة العامة بسبب توافر تراكمات مالية كبيرة يمكن ان توجه للأهداف الاقتصادية، ولكن نظراً لضعف مستويات التطور والمهارة مع تخلف الهيكل الاقتصادي وطبيعة الأنظمة السائدة لم تتمكن هذه البلدان من تحقيق تنمية شاملة مما ادى الى توظيف مدخراتها المالية الى الخارج ومجموع هذه المدخرات يعاد تعليبها في شكل قروض دولية للدول المتخلفة او ما يسمى بالعالم الثالث.

ونستنتج من ذلك ان البلدان النامية قد فشلت في إدارة القروض الدولية بكفاءة عالية بل فشلت في تخفيف الشروط التي تملى عليها عند ابرام اتفاقية القرض حتى اضحت بعض الشروط في القروض والضمانات الملحقة بها سواء كانت ضمانات مستقلة او تبعية توصف بأنها مجحفة بل ان بعض القروض املتها عليها الجهات المقرضة بحجج التنمية.

المبحث الثاني

الأسباب الخارجية لقبول الدول الاقتراض بضمانات مثقلة

ان البحث في الأسباب الخارجية يقتضي تناولها من حيث مصدر هذه الأسباب، فاليوم وفي جزء كبير من العالم، تباطأ النمو الاقتصادي وتردّت المستويات المعيشية لأغلبية الناس في مواجهة البطالة المتصاعدة والفقر الواسع الانتشار. وتكمن خلف هذا التدهور أزمة ذات أبعاد عالمية تكاد تكون منقطعة النظير، وهي أزمة القروض المستحقة للدول والمنظمات الدولية المالية [٣]. وفي حين أن الأزمة يمكن أن تقاس بالدولارات، فإنها

---

(١) حامد عبد الحسين، الاسباب والأثار المحتملة لقرض صندوق النقد الدولي للعراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، موقع وكالة النبأ الإخبارية على شبكة الأنترنيت، ينظر موازنة العراق لعام ٢٠١٦.

(٢) ينظر الموازنة العامة الاتحادية للعراق ٢٠١٧، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٣٠. ينظر الموازنة العامة الاتحادية للعراق ٢٠١٨، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٥. ينظر الموازنة العامة الاتحادية للعراق ٢٠١٩، الوقائع العراقية، العدد ٤٥٢٩. القروض من (قرض البنك الدولي لدعم الموازنة، قرض صندوق النقد الدولي لدعم الموازنة، قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، قروض بضمان دول بريطانيا فرنسا كندا عن طريق البنك الدولي، قروض الاتحاد الأوربي، القرض الأمريكي لدعم التسليح، قرض البنك الدولي لدعم المناطق المحررة، القرض البريطاني بضمان الصادرات، القرض الصيني، القرض الألماني، القرض السويدي، قرض البنك الإسلامي للتنمية، القرض الإيطالي).

(٣) ينظر. د عثمان احمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية، دار النهضة العربية، ٢٠١٧، ص١٧٦ وما بعدها.

تلحق أضراراً بالدول وشعوبها بصورة وحشية يصعب التعبير عنها. فالقروض التي ترزح تحت وطأتها بلدان معوزة، يعني الكساد الاقتصادي تفاقم نقص الموارد المالية مما ينعكس على المعيشة لسكانها، وفي غضون ذلك، تتدفق الأموال من تلك الجهات المسيطرة واهمها من بعد الدول المنظمات الدولية المالية وفق سيطرة خارجية من خلال التحكم بالدولار تارةٍ وبشروط الاقتراض تارة اخرى مع تقلبات الفائدة الدولية، لتأتي ازمات دولية مالية تعصف بالدول المقترضة.

وان كان حكومات مجموعة الدول السبع ومسؤولي المنظمات المالية يتمسكون بموقف ثابت هو أن القروض الممنوحة للدول المقترضة يمكن أن تسدد بل يجب أن تسدد. باعتماد وسائل رقابية ويقولون إنه في ظل هذه الظروف، وبافتراض ارتفاع معدلات النمو واستقرار معدلات الفائدة على نطاق العالم، فإن الدول المقترضة ستكون قادرة في نهاية الأمر على الخروج من أزمة الديون [١]. لكن الأزمات المالية وتقلبات اسعار النفط يرافقها القروض وتبعاتها المالية من حيث الفائدة كلها اسباب تتصل بالعالم الخارجي ادت الى زيادة القروض وهي محور هذا المطلب والذي نتناوله على ثلاثة مطالب وكما يلي:

المطلب الأول
التغيرات في أسعار النفط العالمية

ساهمت تقلبات اسعار النفط بشكل مباشر في زيادة الاعتماد على الاقتراض خاصة في الدول التي يشكل واردات النفط فيها المصدر الرئيس للموازنة، وحيث ان كل التغيرات العميقة التي طرأت على اسعار النفط سواء في اوقات القفزة النوعية في أسعار النفط او في فترات الانخفاض، لها تأثيرات هامة لا يمكن اهمالها عند تحليل وتفسير اسباب ازدياد الإقتراض الدولي لذا يكون لازماً بحث المسار الذي تركه تقلب اسعار النفط خلال فترات زمنية متلاحقة.

فعلى الصعيد العالمي في عام ١٩٧٣ ساهم ارتفاع اسعار النفط في اثقال كاهل البلدان النامية المستوردة للنفط. فقد ارتفعت قيمة الواردات النفطية من اجمالي واردات الدول المدينة غير النفطية من ٥,٩% في عام ١٩٧٣ الى ٢٠% في عام ١٩٨٢ [٢] والارتفاع الحاصل في هذه النسب لا يعود الى الزيادة في الكميات النفطية المستوردة وانما الى التصاعد الحاد في أسعار النفط العالمية. مما أدى الى حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط من ١١بليون دولار الى ٣٠بليون دولار بين عامي ١٩٧٣/١٩٧٤. ولتغطية هذ العجز لابد من اللجوء الى الاقتراض الدولي. وقد قابل هذا العجز فائض ملموس في ميزان

(٢) annex , tables A ٢٠١٥ United Nations , World conomic and Social Survey, New York , A -٤٠ .٣٣.

(٢) د. رمزي زكي، ازمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة، مصدر سابق، ص٩٩ وما بعدها.

مدفوعات البلدان المصدرة للنفط بلغ ٦ بليون دولار في عام ١٩٧٣ وارتفع الى ٦٧ بليون دولار في عام ١٩٧٤[١].

وقد قدمت دراسة تفصيلية حول اثر ارتفاع اسعار النفط على الدول المدينة غير النفطية[٢]، ليصل الى ان اجمالي الزيادة الحاصلة في اسعار النفط ساهمت في ارتفاع مقابل للاستيراد مما اسهم بزيادة حجم المديونية عالمياً ، يقابلها زيادة في حجم الفوائد المتراكمة ، ومع هذا بينت الدراسة ان ارتفاع الاسعار لم يؤدي الى ارتفاع حجم المديونية للدول غير النفطية فقط ، بل ان بعض الدول النفطية منها المكسيك ونيجيريا والإكوادور والأرجنتين رغم انها دول نفطية فقد ارتفعت حجم قروضها الدولية ، والسبب ان ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإنتاج وتوفر القروض بسهولة كان قد ساهم بدفع الدول المصدرة للنفط للاعتماد على الاقتراض مما رفع حجم ديونها الخارجية [٣] .

الا ان الركود الاقتصادي في العالم الرأسمالي سبب انخفاضا في الفائض المتحقق بحدود في عام ١٩٧٥[٤]. وفي متوسط عام ١٩٨٦ تعرض سوق النفط الى صدمة مفاجأة أدت الى هبوط سعر البرميل الواحد بين ٢٦ دولار الى اقل من ١٠ دولارات. وقد إثر هذا التدهور على البلدان المدينة أثر انخفاض سعر النفط على قدرتها في الوفاء بأعباء ديونها الخارجية لان الصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

وقد خسرت الدول العربية النفطية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ من جراء انخفاض أسعار النفط حوالي ترليون دولار. وخسرت المكسيك أكثر من ٦ بليون دولار في عام ١٩٨٦. وتأثرت الدول الأخرى خصوصا الدول ذات المديونية العالية كنيجيريا التي تحصل على حوالي ٩٧% من دخلها من تصدير البترول. وفنزويلا التي يمثل البترول فيها ٩٠% من دخلها القومي [٥].

---

(١) د. محمد العمادي، دور العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث للفترة من ١٩٧٣-١٩٨٩، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوبك، المجلد ١١، العدد ٢، ١٩٨٩، ص٥٦.

(٢) See.Ludger Schuknecht; "Political Business Cycle and Expenditure Policies in Developing countries "I. M. F. WP. October 1994, P 3.

(٣) ينظر كريستينا برينت، تأثير الأزمة المالية على البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٣.

(٤) ويقدر تأثير ارتفاع أسعار النفط على ديون البلدان النامية للفترة بين ١٩٧٣-١٩٨٢ بأكثر من ٢٥٩ بليون دولار. ينظر. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٨٥، الطبعة العربية، واشنطن، ١٩٨٥، ص٤٠.

(١) See. Fanta Cheru and Stephen Gill , Structural adjustment and the 7- 1 limits and : Globalization, Democratization and Multilateralism, London ،. Gill (ed.) Contradictions, in S Macmillan, 1997, pp. 141-169.

وقد توالت اسعار النفط هبوطاً وصعوداً حتى في الآونة الأخيرة تعرض العالم الى ازمة توصف بأنها الأسوأ، كانت بدايتها بارتفاع اسعار النفط حتى وصلت الى ١٤٧ دولار للبرميل في يناير ٢٠٠٨، وقد هدد هذا الارتفاع بحدوث كساد تضخمي نتيجة القفزة الكبيرة في اسعار السلع الأساسية، في حين شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، تراجع كبير في اسعار النفط مما إثر على مقدار العائدات المالية للدول المنتجة للنفط وانخفاضاً في اسعار السلع بسبب التوقع بحدوث ازمة كساد عالمية [١]. وقد شكلت هذه الأزمة اثاراً على دول العالم وارتفعت نسبة المديونية في دول امريكا اللاتينية ودول الاتحاد الأوربي (ازمة اليورو) التي تأثرت رغم ادعاء الحصانة الاقتصادية، وفي ظل انهيار اقتصاديات دول كبرى وتراجع الطلب على النفط ادى الى تزايد الطلب على القروض لسد الفجوة في معدل الإيرادات في مواجهة النفقات [٢]. وحيث ان انخفاض الطلب على النفط شكل إثر مباشر على اقتصاديات الدول، فقد تراجعت اسعار النفط من ١٤٧ دولار في مطلع ٢٠٠٨ الى ٤٠ دولار في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩، فطبقاً لمنظمة الأوبك بلغ انخفاض الطلب على النفط من قبل الدول الأوربية الى ٠,٧% بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠[٣] ومثال الدول التي تأثرت بتقلبات اسعار النفط العراق، حيث كانت السوق الاوربية تستقبل ما نسبته ٢٦% من صادرات العراق النفطية خلال الفترة من ٢٠٠٤–٢٠١٠ [٤]. وحيث ان النفط يشكل العامل الأهم في تمويل الأنفاق العام في العراق وبما يعادل ٩٠% من معدل الإيرادات السنوية، وبسبب انخفاض اسعاره وتراجع معدلات الطلب للفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٦، ادى ذلك الى تزايد الاعتماد على الاقتراض الدولي لسد العجز في موازنة الدولة، وبالرغم من تحسن اسعار النفط خلال عام ٢٠١٦ –٢٠١٨ – ٢٠١٩، غير ان حجم الاقتراض وفوائده ستشكل عبء كبير على الدولة خلال العوام اللاحقة، خاصة في ظل غياب الحلول الحقيقية لمواجهة تزايد حجم الاقتراض والديون الخارجية [٥].

لكن قد يثار التساؤل إذا كانت الدول النفطية تتأثر بتقلبات اسعار النفط فما هو الأثر بالنسبة للدول غير النفطية؟ وللإجابة يمكن بيان إثر تقلب اسعار النفط على الدول غير النفطية باتجاهين:

الأول: في انخفاض كلفة استيراد النفط ومشتقاته من قبل الدول غير النفطية، سيقلل من حجم الموارد المالية التي من المفترض ان تخصص لدعم موازينها ويقلل حاجتها الى الاقتراض الدولي، حيث ان هذه الدول

---

(١) د. محمد حمد القطاطسة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٢) ينظر. تقرير البنك الدولي، انعكاسات ازمة اليورو على الخليج، ص٢.

(٣) OPEC, Annual Statistical 2010–2011, Table 3.16, P46.

(٤) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، ٢٠١١، ص٩٠.

(٥) ينظر. نورة حما جيزة حسين الدراجي، بحث التوصيات الواقعية من الناحية الوطنية لمعالجة مشكلة ديون العراق – القبيحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدائرة القانونية، العراق، ص١٢.

تفرض ضرائب على استيراد النفط الخام تصل الى ثلاثة اضعاف تكلفة انتاجه [١] وتستثمر معدل ناتج هذه الضرائب في مواجهة عجز الموازنة.

الثاني: التأثير السلبي في الدول النامية وكان ذلك من خلال (أ-انخفاض حجم المعونات والقروض الميسرة التي تقدما دول الأوبك لمجموعة البلدان المدينة. ب-انخفاض حجم الطلب على العاملين في الدول المنتجة للنفطية نظرا لانخفاض اسعار النفط ومعدل الأنفاق العام، حيث ان هذه اليد العاملة تشكل أحد المصادر الأساسية للنقد الأجنبي في بعض البلدان المدينة).

وعليه فالتغير في أسعار النفط العالمية قد إثر بشكل مباشر على نمو ديون البلدان النامية سواء بارتفاع الأسعار او في حالة انخفاضها. ومهما يكن الأمر نستطيع القول ان التغيرات التي حدثت في اسعار النفط عالمياً سواء بالارتفاع او الانخفاض في حقب زمنية مختلفة أدت الى تأثير مباشر في نشاط اعتماد الدول على الاقتراض لسد العجز في موازين مدفوعاتها.

المطلب الثاني

الأزمات المالية الدولية

نشأت ازمة مالية دولية في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، نتيجة توسع الدول والجهات الدولية في منح القروض إثر تحرر القطاع المصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، رافق هذا التوسع في عقد القروض تلكؤ بإعلان الدول المقترضة عدم استطاعتها الوفاء بأعباء القروض وخدمته. وشهد العالم الصناعي الغربي في العصر الحديث دورات اقتصادية متعاقبة ركود، فتضخم ثم ركود، وهكذا. وفي أوائل السبعينيات حدثت ازمة اقتصادية من نوع فريد اجتمع فيها الكساد والتضخم معا سميت بأزمة الكساد التضخمي. وتوضح الأزمات التي حدثت في الآونة الأخيرة في كل من روسيا والمكسيك والبرازيل فقد أدت مشكلة الديون إلى خفض قدر مبالغ النقد الأجنبي المتاحة لشراء الواردات الضرورية مما أدى بدوره إلى حدوث اختناق بالغ الخطورة في عملية الاستيراد، الأمر الذي حرم الصناعة والزراعة من المدخلات الضرورية. وقد أعيقت الاستثمارات الجديدة بل وحتى الحفاظ على الرصيد الرأسمالي القائم. كما أن خدمة الدين والاصرار على انتهاج سياسات تكيف بغية تأمين النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين قد أديا إلى تردي مستوى الرعاية الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والتخفيف من الفقر [٢].

---

(١) ينظر. عبد الله القوي، البترول ودول مجلس التعاون، الفرص في ظل عالم متغير، مجلة التعاون، العدد ٢٦، حزيران ١٩٩٢، ص٦٤.

(٢) فقد بدأ الانهيار الاقتصادي في البرازيل -وهي أكبر اقتصاد في نصف الكرة الغربي -في أواخر عام ١٩٩٨ وتحول هذا الانهيار في الوقت الحاضر إلى أزمة كاملة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في أعقاب الأزمة الآسيوية، إزاء قدرة البرازيل على دفع ديونها، قام

ومن اجل مواجهة الميول الكسادية الخطيرة وما نجم عنه من تزايد في حجم البطالة سارعت البلدان الرأسمالية الاحتكارية الى محاولة التحكم في الطلب الفعال الكلي على مستوى عالمي من خلال الضغط على البنوك التجارية وارغامها على تقديم القروض الى البلدان النامية بحيث يمكن مواجهة الكساد. ان الكساد التضخمي واحد من الأسباب الحقيقية التي دفعت بالبلدان النامية الى اللجوء للاقتراض الخارجي. فقد قلص الكساد الدولي بشكل مكثف حجم صادرات البلدان النامية من المواد الأساسية الى البلدان الصناعية [١].

والأزمات المالية الدولية التي رفعت من معدل الإقتراض الدولي ما فتئت تفتُّر في مدة زمنية حتى تنشط في فترات اخرى، فأزمة المكسيك الممتدة من ١٩٨٢-١٩٩٩[٢] اعقبها ازمة البرازيل ١٩٩٨-١٩٩٩، والذي مثل مشكلة كبيرة في امريكا اللاتينية وللمنظمات الدولية المالية كونه أكبر اقتصاديات امريكا اللاتينية التي تتعرض الى الانهيار، وهذا ناتج عن تراكم حجم الديون وارتفاع معدلات الفائدة وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الموارد المالية الكافية حتى فقد الريال البرازيلي ٣٧% من قيمته امام الدولار [٣]. أعقب هذه الأزمات ازمة الأرجنتين عام ٢٠٠١، نتيجة تراكمات العجز المالي وتدهور الوضع الاقتصادي [٤]، وارتفاع حجم الديون

صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية بترتيب صفقة قروض شاملة للبرازيل بقيمة ٤١,٥ مليار دولار. وقد وصف هذا التحرك بأنه مبادرة هامة لحماية أمريكا اللاتينية من الوقوع في شباك الأزمة كما حدث لآسيا وروسيا. ولما كان الناتج الاقتصادي للبرازيل يشكل ٤٠ في المائة من الناتج الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، فإن هذا الوضع أصبح يهدد اقتصادات كل من شيلي والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك. وتكمن جذور كل من الأزمتين الماليتين المكسيكية والبرازيلية في أسلوب إدارة أزمة الديون في الثمانينات التي مكنت المصارف التجارية من تحصيل قروضها في حين أنها لم تقم ببناء أسس دائمة في البلدان المدينة لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل. وبدلاً من ذلك، باتت معظم بلدان أمريكا اللاتينية المدينة مرهقة بأعباء ديون تزيد عن تلك التي كانت تواجهها عندما بدأت بقبول المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل الثمانينات.

"Brazil devalues currency: global markets fall", The Washington Post, 14 January 1999, ،Paul Blustein p. 24.

(١) وانعكس التضخم والركود في تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، حيث بحلول نهاية عام ١٩٨٥، كان ١٢ بلداً من أصل البلدان الـ ١٥ المدينة التي أطلق عليها اسم المدينين ذوي الأولوية العليا بما فيها الأرجنتين والمكسيك والفلبين قد خضعت لبرامج المؤسسات الدولية بهدف سداد قروضها.

Cavanagh, Cheru, Ntube, Duncan and Collins (ed.), From Debt to Development: Alternatives to the International Debt Crisis, Washington D.C., Institute for Policy Studies, 1985.P22.

(٢) ينظر. فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، دون دار نشر، الجزائر. ٢٠٠٦، ص٤٦.

(٣) ينظر. فيتوريو كوربو، العولمة وادارة الاقتصاديات الوطنية، صندوق النقد الدولي، ابو ضبي، الأمارات المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٢. كذلك ينظر. تييجو كافالاكانتي، اقتصاد البرازيل مقومات الصعود الى مصارف الدول العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٢. ص٥٩.

(٤) Carol yeh – Yun Lin , National Intellectual Capital and the Financial Crisis in Argentina , Brazil , Chile , Colombia , Mexico , and Venezuela , USA , 2014 , P74 .

الخارجية باعتماد القروض وسيلة لمواجهة الأزمة المحتدمة، وفق خطة تهدف الى حل الأزمة من خلال وضع قانون السير المالي الذي يدعو الى خفض النفقات وتحقيق التوازن في الموازنة [١]. وقد استطاعت الأرجنتين وفق خططها الاقتصادية والتغيرات الداخلية من تحسين مستوى الوفاء بالقروض داخلياً وخارجياً من خلال موافقة الدائنين على مبادلة سندات القروض الأسمية وكذلك جدولة الديون حتى عام ٢٠٠٧.

ففي تشرين الثاني عام ٢٠٠٨ ظهرت في الأفق ازمة مالية عالمية والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ فترة الكساد لعام ١٩٢٩ حيث كانت ازمة الرهون العقارية الأمريكية الشرارة التي انطلقت منها نحو دول العام حيث وصل عدد البنوك الأمريكية المنهارة نتيجة الأزمة خلال عام ٢٠٠٨ الى ١٩ بنكاً، ثم وصل خلال ايلول سبتمبر ٢٠١٠ الى ١١٤ بنكاً [٢]. ثم انتقلت الى اوربا في عام ٢٠٠٩ ازمة مالية دولية اخرى سميت بأزمة اليورو، بعد شرارة القلق الدولي من تزايد ارتفاع مديونية اليونان بإعلان وزير ماليتها بأن حجم الديون السيادية تزايد الى ثلاثة اضعاف [٣]، وبذا اضحت المخاطر المصاحبة للقروض الدولية أكثر سوءاً مما كان يتصور، فثارت الشكوك حول امكانية منطقة اليورو في مواجهة الأزمة وسداد الديون، بل ان الأزمة ادت الى تراكم حجم الديون بصورة عامة. وفي خضم الوضع المالي الدولي المتدهور تفجرت ازمة الديون الأوربية، وما صاحبها من عجز مالي، ابتداءٍ من اليونان ثم ايرلندا والبرتغال لتصل الى اسبانيا وايطاليا [٤]. وهذه الزمة دفعت معظم الدول الأوربية الى طلب المساعدة المالية في عام ٢٠١٠ وذلك مقابل وضع برامج لتصحيح موازناتها العامة.

ونستنتج من ذلك ان الكساد التضخمي الذي أصاب البلدان الرأسمالية وما رافقها من ازمات وبكون اغلب الدول النامية هي دول تعتمد على مبيعات او صادرات قليلة ومع انخفاض الأسعار في السوق الدولية، فقد تسبب في تقليص إيرادات البلدان النامية من العملات الصعبة، ودفعها الى الإقتراض الدولي. فقد استمرت الدول الرأسمالية المتقدمة بمنح القروض الضخمة بذكاء شديد لأحكام سيطرتها الاقتصادية على البلدان النامية، وجعلت منها أداة خطير في نهب الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه البلدان. فعملية الإقراض التي كانت تبدو علاجا لمشكلات اقتصادية واجتماعية تتعرض لها الدول النامية كانت بالنسبة للدول الرأسمالية الدائنة التخفيف من حدة البطالة والتضخم المرتفع والتخفيف من اثار الازمة الكسادية.

---

(١) ينظر. رمضان علي الشراح، الأزمات المالية العالمية اسبابها – اثارها – انعكاساتها على الاستثمار – الكويت، ٢٠٠٩، ص١٠.

(٢) ينظر. د. محمود عبد الفضيل، غرق وول ستريت، السياسة الدولية، دار الأهرام مصر، المجلد ٤٤، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، ص ١٤٤. كذلك ينظر د. نزيرة الأفندي، الأزمة المالية العالمية، السياسة الدولية، دار الأهرام مصر، المجلد ٣٣، العدد ١٧٨ ابريل ٢٠١٠. ص٥٨.

(١) Matthew Lynn, Bust Greece, the Euro and the Sovereigns Debt Crisis, USA, 2010, P93.

(٢) Shrivastava , Paual Statler , Matt , Learning From the Global Financial Crisis Creatively , Reliably , and Sustainably , USA , 2012 , P329 .

المطلب الثالث
اسباب تتعلق بشروط الإقتراض وارتفاع معدلات الفائدة الدولية

إن من الجائز أن تتحول القروض إلى أزمة، لكن الأمر الذي حوَّل هذه القروض إلى أزمة لم يكن المستوى المطلق للدين، بل شروطه المتغيرة. فقد كانت هذه الشروط تحدد بالكامل تقريباً بموجب قرارات السياسة العامة في واشنطن العاصمة. فعندما حدثت الزيادة الثانية في أسعار النفط في العام ١٩٧٩، اعتمد مجلس الاحتياط الفدرالي للولايات المتحدة سياسة نقدية متشددة تهدف في جانب منها إلى كبح التضخم وسد الطريق على تدفق رأس المال إلى الخارج بمعدلات كبيرة. وقد أدى هذا إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات عالية تاريخياً. واتبعت بضعة بلدان أخرى من البلدان المتقدمة الرئيسية سياسات مماثلة أحدثت حالة من الركود على النطاق العالمي وأدت إلى رفع تكلفة الاقتراض عالمياً. المتتبع ليتطور معدلات الفائدة تنتابه الدهشة من الارتفاع الحاد الذي طرأ على مستويات الفائدة الدولية. فمعدلات الفائدة المتدنية في السبعينات اغرى البلدان النامية على الافراط في الاقتراض الدولي والخارجي لتغطية الحاجة الى التمويل، غير ان معدلات الفائدة اخذت ترتفع أكثر من المتوقع. [١].

وتميز ارتفاع معدلات الفائدة بعدم الاستقرار والتذبذب، فبعدما سجل ارتفاعا حادا بلغ ١٦,٨٧% في عام ١٩٨٢ تراجع خلال السنوات اللاحقة فوصل نحو ٦,٨٧% في عام ١٩٩١. وهكذا ظل الاضطراب قائما ومرافقا لمعدل الفائدة الدولي [٢]. واضافة الى ذلك أدى التحول من مصادر الإقراض الرسمية الى مصادر الاقتراض الخاصة والمتمثلة في المصارف التجارية الدولية الى تهيئة الظرف الملائمة لتفاقم الاعتماد على القروض.

فقد اعتبرت الفائدة أساسا ثم أضيفت عليها هوامش كبيرة من الأجور والاستقطاعات تتجاوز في بعض السنوات ٧% فوق مستوى الفائدة ففي عام ١٩٨٢ وصل معدل الفائدة الحقيقي لإقراض الدول النامية الى ٢٢%. وبلغ مجموع الفوائد التي استحقت على الدول النامية ٥٣٦ مليون دولار للفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ [٣]. فالارتفاع الصاروخي في أسعار الفائدة هو نتيجة للسياسات المالية والنقدية التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية وأدت الى تعويم أسعار الفائدة واجبرت الدول النامية على الاستدانة في ظروف أسعار مرتفعة. وبالرغم من ان ديون

---

(١) فقد ارتفع متوسط معدل الفائدة (lipor) ١٢,٠٩% في عام ١٩٧٩ بعد ان كان ٦,٨٦% بين عام ١٩٧٦-١٩٧٨ ثم ارتفع الى ١٤,١٩% في عام ١٩٨٠ ونحو ١٦,٨٧% عام ١٩٨٢ وان المعطيات المنشورة تشير الى مدى الأزمة التي تعاني منها الدول المقترضة بسبب تسرب الأموال على شكل فوائد ضخمة الى الدول والجهات المقرضة خلال فترة زمنية. ينظر.
World Debt tables, volume 11, country, tables 1986 -1987.

(٢) النشرة الشهرية لصندوق النقد الدولي، جداول الفوائد للدول النامية، المجلد ٢٢، العدد ٣، للفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨.

(٣) ينظر. د. قحايرية آمال. اسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، العدد ٣، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ١٩٩١. ص٣٣.

المصادر الرسمية اهون في أسعار الفائدة وفترات السماح ومدة استحقاق الدفع من المصادر الخاصة غير انها هي الأخرى من الأسباب المؤدية الى تفاقم حجم الديون الخارجية للدول النامية.

وإذا قارنا بين نسبة الفوائد الى الدين السنوي. المسجل على البلدان النامية لفترات زمنية نجد ان الفوائد المستحقة تزيد كثيرا على مبالغ الديون المقدمة لهذه البلدان مما يدفع الى سد النقص بالاقتراض فنزداد ديوناً بعد ديون. وقد جاء في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما يؤكد حجم إثر الفوائد على الدول المقترضة بالقول ((ان كلفة الفائدة على القروض الأجنبية تشكل عبءٍ على ميزان المدفوعات الخارجية وتبلغ هذه الكلفة احياناً نحو ٥٠ مليار دولار سنوياً)) [١].

"وبالنسبة للبلدان المدينة لم يؤد ذلك إلى زيادة تكلفة الاقتراض الجديد فحسب، بل إنه أدى أيضاً إلى زيادة غير متوقعة في مقدار الفائدة التي يتعين عليها دفعها عن قروضها القديمة، حيث إن جزءاً كبيراً من هذا الاقتراض التجاري كان قد تم التعاقد بشأنه في الأصل على أساس أسعار فائدة عائمة [٢]. وهذه القرارات هي التي تسببت في رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية ودفعت بالاقتصاد إلى التخبط في حالة من الاضطراب. مع التزايد المطرد في عدد الدول التي تواجه صعوبات في خدمة القروض الضخمة التي حصلت عليها من مصارف الشمال ومؤسسات بريتون وودز في السبعينات، أخذت المصارف تشترط شروط عسيرة لقاء الموافقة على إعادة جدولة الديون. وقد كانت حجة هذه الجهات أن الاصلاحات ستضمن قدرة المدينين على مواصلة سداد ديونهم إلى ما بعد الأجل القصير. وقد اشتد الضغط من أجل اعتماد برنامج التكيف الهيكلي مع إصرار مجموعة مختلفة من المانحين الثنائيين على ضرورة الاصلاح الاقتصادي وفرضه كشرط لدفع الأموال الثنائية. وهكذا، وأمام تعذر الوصول إلى مزيد من التمويل المصرفي الخاص دون موافقة البنك الدولي، فقد استسلمت حكومات البلدان المدينة [٣].

---

(١) مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الفوائد المجلد ٥٢، العدد ١، مارس ٢٠١٥.

(٢) ينظر. زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٠٨.

(٥) وبحلول نهاية عام ١٩٨٥، كان ١٢ بلداً من أصل البلدان الـ ١٥ المدينة التي أطلق عليها اسم المدينين ذوي الأولوية العليا –بما فيها الأرجنتين والمكسيك والفلبين –قد خضعت لبرامج التكيف الهيكلي

Cavanagh, Cheru, Ntube, Duncan and Collins (ed.), From Debt to Development: Alternatives to the International Debt Crisis, Washington D.C., Institute for Policy Studies, 1985.P23

وبما أن معظم الدول المقترضة لا يوجد لديها إلا هياكل سياسية ضعيفة جداً، فقد مورست عليها سيطرة مشتركة بين الدول والمنظمات الدولية المالية تحت ستار تقديم المعونة. ونتيجة لذلك، فإن هذه البلدان قد تنازلت إلى حد بعيد عن سيادتها. وتبعاً لذلك، فإن مسؤولياتها إزاء الالتزام بالإعلانات حول الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية ترمي إلى تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها قد قوضت تقويضاً خطيراً. ونتج عن هذا تدخل وإنفاذ استراتيجية الشمال القائمة على الكبح الاقتصادي في جزء كبير من الدول المقترضة، إذ استخدمت أزمة الديون كذريعة ملائمة لفتح أسواق العالم الثالث وللحد من دور الدولة في التنمية الوطنية.

وما فتئ التأثير الأكثر أهمية للعولمة والتحرير ان يمسّ دور الدولة في التنمية الوطنية، وكما أوضح روبرت كوكس (١٩٩٧)، لم تعد الدولة تقوم في المقام الأول بدور الأداة العازلة في مواجهة الاقتصاد العالمي، بل إنها تؤدي دوراً مكملاً في تيسير عملية العولمة [١]. ولما كان القادة محاطين بقوى موضوعية لا سيطرة لهم عليها، فإن نطاق قيادتهم قد أصبح ضيقاً وتزداد المشاكل التي تواجه القادة حدة من جراء ما يثيرونه من استنكار وتمرد بين صفوف المحكومين. إذ يساور الكثير من الناس إحساس بالشك وشعور بالإحباط، وقلق من أن قوى لا يمكن التحكم بها تتولى الأمور. وتشكل الأزمة الأخيرة في كل من شرق آسيا والمكسيك مثالاً ممتازاً على ذلك [٢]. وفي بعض الدول يتمثل رد الفعل العام الفوري في الانسحاب من العملية السياسية، بينما يتجسد في بلدان أخرى في صورة سخط وانتقادات. ومع تزايد النزعة العدائية، تتبدد الطاقات والجهود وتواجه القيادة خطر فقدان مصداقيتها". ويتمثل التحدي الحقيقي الآن في كيفية تحويل حالة السخط هذه في اتجاه مشروع قادر على تحقيق المزيد من البناء والتحول ويضع الكرامة الإنسانية في صلب مناقشات السياسات الوطنية والدولية.

المبحث الثالث

اسباب تتعلق بسياسة المنظمات الدولة المالية

تعتبر مشاريع التنمية أحد اهم الأسباب المباشرة والأساسية للاقتراض منذ بداياتها، ومهما كان التوصيف السابق عرضه عن اسباب الإقتراض فإن حكومات الدول النامية انطلقت بالاقتراض حاملة لواء التنمية الدولية خاصة بعد تحرر الدول من الاستعمار، وإذا كانت مشاريع التنمية انطلقت من الدول النامية من وجهة منظورها

(١) See. Robert Cox, Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History, New York, Columbia University Press, 1987, pp. 253-265.

(٢) See. Bjorn Beckman, "Empowerment or Repression? The World Bank and the Politics of African Adjustment", in Peter Gibbon, Yosuf Bangura and Are Ofstad (eds.), Authoritarianism, Democracy and Adjustment, Seminar Proceedings No. 26, Uppsala, The Scandinavian Institute of African Studies, 1992, pp. 83-105.

الخاص، الا الأمر تطور خصوصاً بعد تدخل المنظمات الدولية المالية بقوة لفرض سياساتها التدخلية على الدول المقترضة خاصة بعد انفجار ازمة المديونية لعام ١٩٨٢. وإذا كانت التنمية مطلباً طموحاً لدى جميع الدول النامية خاصة بعد استقلالها والرغبة في الاعتماد على الذات [١]. واذا كنا نتناول المنظمات الدولية التي تحمل الطابع الرسمي والمعترف بها دولياً بموجب الاتفاقيات الدولية على انها احد اشخاص القانون الدولي العام، فهي بهذه الصفة لها خصوصياتها التدخلية بموجب مواثيقها ، ومن هنا سنكون امام اشكاليات اولها حول تطبيق سياسات المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من ناحية انفاذ القروض لصالح الدول المقترضة ، ومن ثم اشكالية اخرى تتعلق بآليات ومضامين ادارتها للقروض وكيف ساهمت في زيادة الاعتماد على الإقتراض ، ولا يفوتنا طرح تساؤل مهم حول سيادة الدول المقترضة اثر انفاذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وعليه نتناول آليات انفاذ سياسات الاقتراض لصندوق النقد الدولي في مطلب لتكن آليات انفاذ سياسات لإقراض للبنك الدولي في مطلب ثاني.

المطلب الأول
آليات انفاذ سياسات الاقتراض لصندوق النقد الدولي

سبق منا تحديد المعايير المحددة لسقف الضمانات في اتفاقية الاقتراض وكان منها ما يتعلق بمدى التزام المقترض بسياسات المنظمات الدولية. وفي هذا الأطار يثار التساؤل عن ماهية سياسات صندوق النقد الدولي وآلياته في ادارة الإقتراض للدول المتعثرة اقتصادياً؟ وهل ساهمت هذه السياسة في زيادة الاقتراض ومعدل الضمانات أم ادت الى انخفاضها؟ والحقيقة ان الإجابة تحذونا الى البحث في آليات ادارة ديون الدولة المقترضة وفق سياسة الهيكلة الاقتصادية للوصول الى النتائج المتحققة عن هذه السياسة.

نظراً الى ان صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة او بنكٍ للتنمية فهو كما تشير وثائقه يقدم القروض لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار [٢]، وهذا من خلال تقديم قروض مشروطه يفرضها على المقترضين بمعنى ان البلد المقترض لابد ان يعتمد سياسات التكييف التي يفترض الصندوق انها تعالج الاختلال في ميزان المدفوعات وتأتي على تحسين المستوى الاقتصادي للدولة المقترضة.

---

(١) ((ان التنمية الاقتصادية للدول النامية والتي انطلقت بمعظمها من مفهوم التنمية المستقلة يرجع سببها الى نزعة التمرد الاقتصادي في اعقاب تصفية الاستعمار على الدول)) ينظر. د. اسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وادارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٦.

(٢) ينظر. د ابراهيم احمد خليفة. الوسيط في القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية ،٢٠١٨، ص٧٠٧.

حيث يلحق بأتفاقية الإقتراض من صندوق النقد الدول حزمة شروط التي ينبغي على الدول المقترضة الالتزام بها [١]. وتتضح سياسة صندوق النقد الدولي اتجاه الدول النامية منذ تقديم طلب الإقتراض وحتى تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما بشأن هذه المساعدة [٢]. فالسحب من موارد الصندوق يخضع للقواعد والشروط التي يفرضها الصندوق وفق برنامج التثبيت او الاستقرار الاقتصادي حيث تلتزم الدولة المقترضة بتحقيق البرامج المعدة من الصندوق والتي وافقت عليه بموجب خطاب النوايا [٣] الموجه الى لمدير صندوق النقد الدولي.

ان الإجراء الأولي الذي يتخذه صندوق النقد الدولي يتمثل بخطاب النوايا للدولة المقترضة [٤]، والذي يقوم عليه الإساس للتدخل عبر سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، وهذا ما يتم عملياً بناءاً على حاجة المقترض لمساعدة الصندوق، فمن وظائف الصندوق الأساسية تقديم قروض للدول التي تعاني من عجز في موازين المدفوعات بشرط التزام المقترض بتطبيق سياسات صندوق النقد التي يفرضها. والمثال العملي على خطاب النوايا تنفيذ الشروط المحددة التي قام بها العراق قبل دخول اتفاقية المساعدة المالية **(EPCA)** لعام ٢٠٠٤ حيز النفاذ في ٢٣ كانون الأول عام ٢٠٠٥ [٥]. والحقيقة ان خطاب النوايا يصاغ بطريقة تتبلور على اساسها ان الدولة المقترضة قد تعهدت به من تلقائها وبإرادتها ووقعت عليه بالرغم من ان الصندوق يفرض السياسات قبل المفاوضات ولاحقاً عليها، حيث ان الاستشارات وتحديد السياسات تصاغ قبل الدخول في المفاوضات وتوقع عليه الدولة كطلب مقدم منها للدخول في التفاوض، والحقيقة ان خطاب النوايا يصاغ ويوقع عليه دون ان ينشر ويتميز بالسرية، ان مظهر صياغة الخطاب تدل على التوسل للوصل الى عقد الاتفاقية

---

(١) يرفض الاقتصادي جوزيف ستيغليتز سياسات صندوق النقد الدولي وهو أحد المجددين للمدرسة الكنزية، حيث ان سياسات الصندوق تؤدي الى فشل العرض والطلب حاضراً ومستقبلاً وتؤدي الى تعقيد وسائل الإنتاج، كما ان الأموال المقترضة من الصندوق لا يعرف عنها المقترض الا جزءاً يسيراً مما يخلق تشويهاً موضوعياً عن المتوقع عرضه وطلبه مستقبلاً. ويشير ان الكارثة المالية التي حلت في نمو اسيا في العامين ١٩٩٧ -١٩٩٨ خير دليل على فشل سياسات صندوق النقد الدولي. ويذهب للقول الى ان ما يفعله صندوق النقد الدولي لا يختلف كثيراً عما يفعله المضاربون في اسواق المال وهذا يعود الى نصائح وسياسات الصندوق المُضللة.
ينظر علي بن طلال الجهني. نُقاد صندوق النقد، السياسات المنتقدة، مركز الدراسات والبحوث القطرية، الندوة الاقتصادية، ٢٠١٢. ص٥٥.

(٢) ينظر. د محمد السعيد الدقاق. د. مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص٤٩٢.

(٣) يشكل خطاب النوايا الأساس التدخلي لصندوق النقد الدولي في الدول المقترضة حيث يتولى صندوق النقد الدولي صياغة الخطاب وشروطه والواجبات التي تتخذها الدولة وتلتزم بها اتجاه الصندوق، وان كان قد تم استبدالة تحت تسمية مختلفة بأسم شروط الصندوق للإقتراض غير انه يبقى خطاب النوايا ولمرحلة طويلة المفتاح الذي تتدخل على اساسة في اقتصاديات الدول. ينظر. دراسة حول الموضوع على موقع الإنترنيت تاريخ الزيارة ٢٠١٨\٩\١.
. Jose Bovet, misère, imperialism. 2001.WWW.pouvoir-ouvier.org\mondialisation

(٤) كمثال لخطاب النوايا قام العراق بتقديم طلب يشمل السياق العام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية، والتي تكون اساساً لتوقيع اتفاقية المساعدات التي يقدمها صندوق النقد، والذي تهيئ له مجموعة شروط قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ينظر. أسراء علاء الدين نوري، الواقع الاقتصادي والمديونية الخارجية للعراق، ندوة اقتصادية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص١٩.

(٥) حيث قام العراق بتنفيذ الشروط اهمها (تصحيح اسعار المشتقات النفطية، خفض العجز بالموازنة من خلال ربط النفقات بالإيرادات، الغاء سياسة التخطيط المركزي، الذهاب الى نادي باريس لجدولة الديون، كشف الحسابات المالية بشفافية، فتح باب الرقابة الدولية). ينظر. عمار فوزي المياحي. سداد ديون العراق الخارجية مصلحة وطنية ام التزامات دولية، مصدر سابق، ص ٨-٩.

حيث جاء في خطاب النوايا لرئيس دولة الغابون (لتدعيم السياسات المعتمدة في هذه البرامج فان حكومة الغابون تتوسل اتمام الاتفاق مع الصندوق لتمكنها من الاستفادة من وحدات السحب.) [١] .

يستتبع خطاب النوايا مرحلة ثانية فيها تقوم الدولة المقترضة بتقديم المستندات واستراتيجية الخطط الإدارية والاقتصادية للدولة المقترضة وكل ما يتعلق بتشخيص المسائل الهيكلية والقطاعية والنفقات ذات الأولوية، وهيكل ميزان المدفوعات، ويتم دراسة جميع المستندات من قبل صندوق النقد الدولي قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ [٢].

اما المرحلة الثالثة تأتي فتكرسها المادة الرابعة من ميثاق صندوق النقد الدولي [٣] حق تدخل صندوق النقد في ادارة اقتصاديات الدول المقترضة وبمجرد تحليل بسيط لفقرات هذه المادة يتبين السياسة التدخلية الماكرة في جميع مفاصل وهيكل الدولة المقترض والتي منها (استهداف السياسة المالية والاقتصادية من قبل الدول الأعضاء، مراقبة النقد الدولي والنقد للدول المقترضة، وضع السياسات الخاصة لمواجهة المشاكل التي تتصل بميزان المدفوعات، تنفيذ البرامج الخاصة بالتجارة والسوق الحرة ، طلب الضمانات او اعطاء الضمان للدولة المقترضة) .

وعليه نجد ان آليات سياسات صندوق النقد الدولي في مجال الإقتراض تتأطر ضمن الدور الذي يلعبه الدول الأعضاء في الصندوق والتي تبرمج سياساتها على اساس ما يتعهد به المقترض، فالدول التي تضطر للجوء الى الصندوق للاستفادة من برامجه تجعل من نفسها تحت ادارة الصندوق ورقابته، سواء عن طريق التسهيلات المشروطة بموجب المادة الخامسة او عن طريق الرقابة الدورية والاستشارية بموجب المادة الرابعة من ميثاق الصندوق.

وحيث ان دول العالم على وجه الخصوص البلدان النامية باتت تطالب بإلحاح شديد بضرورة تغيير اليات عمل صندوق النقد الدولي التي أدت الى تكبيل الاقتصادات النامية بجبل من الديون وبأعباء ثقيلة شلت قدره البلدان المدينة على النهضة الاقتصادية [٤]. ان سياسة التقطير المالي الذي سار عليها صندوق النقد الدولي أدى الى

---

(١) ينظر ملخص خطاب النوايا الذي حرر من قبل رئيس دولة الغابون في عام ٢٠٠٣ لإيضاح الآلية التي يظهر فيها الخطاب على موقع الإلكتروني تاريخ الزيارة ٢٠١٨\٩\١.
daccord technique. WWW.finances.gouv.ga\lettre-me.dgfmi-htm,protocole

(٤) WWW.imf.org fiche technique 2006 fscilite pour la reduction de la pauvrete ET pour la croissance. (على موقع الإلكتروني تاريخ الزيارة ٢٠١٨\٩\١.

(٣) ينظر احكام المواد (٤-٥-٦) من ميثاق صندوق النقد الدولي. كذلك ينظر. د. ابراهيم احمد خليفة، الوسيط في القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص٧٠٨.

(٤) ينظر. د. رمزي زكي. ازمة القروض الدولية الأسباب والحلول، مصدر سابق، ص٢٧٢ وما بعدها.

افشال برامج التنمية وتدمير المشروعات القائمة قيد التنفيذ. ان شروط صندوق النقد الدولي المجحفة لا تبالي في عصر دماء قلوب الشعوب من اجل توفير الأموال للازمة لتسديد الأقساط والفوائد المترتبة على الديون. والحقيقة ان التسابق في إطار المنظمات الدولية على منح القروض لدول متخلفة اقتصادياً وذات عجز مالي يجد تفسيره في تلك الأرباح الضخمة التي تحققها في ظل ارتفاع الفوائد والضمانات المتصلة بالقرض. وعليه يشكل صندوق النقد الدولي عقبة امام الدول النامية للتقدم نتيجة انه لا يوجد نموذج دخل سياسات الصندوق حتى يحتذى به، بل نكاد نجزم ان الدول المقترضة من الصندوق اخذت تزداد نسبة مديونيتها بسبب تزايد الاعتماد على القروض الدولية.

المطلب الثاني

آليات انفاذ سياسات الاقتراض للبنك الدولي

بالرغم من أن المسيرة متشابهة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، غير انه هناك نوع من الاختلافات التقنية من حيث الآليات التي يعمل بها كلا المنظمتين. حيث تطورت الآليات المعتمدة من قبل البنك الدولي في ادارة القروض عبر مراحل حتى وصل مرحلة عمد فيها الإقراض ليشمل مجالات متعددة [١]، ومنه الإقراض المرتبط ببرامج التغييرات السياسية والمؤسسية اللازمة لتعديل اقتصاد الدول المقترضة منه بدافع تحقيق سلامة نمو ميزان المدفوعات للمقترض [٢]. عبر برامج التكييف الهيكلي. ومن الأهداف التي يسعى اليها البرنامج للبنك الدولي عبر مجموعة مؤسساته ما يتعلق بخفض استهلاك على جميع أنواع السلع والخدمات. ويطلق على هذه العملية اسم "**إدارة الطلب**". وهذا يعني ضمان استخدام المزيد من موارد الدول المدينة في إنتاج صادرات تباع لقاء دولارات يمكن أن تستخدم بدورها لسداد الديون. ومن بين الشروط التي يتطلبها عادة البنك الدولي وهي شروط متطابقة لصندوق النقد في مجال التثبيت ما يلي:(أ) إجراء تخفيضات عميقة في الاعانات وضوابط الأسعار أو إزالتها، مما شوَّه الأسعار الداخلية لعدد من السلع والخدمات؛ (ب) إجراء تخفيضات كبيرة في ضوابط التجارة وأسعار الصرف التي ترمي إلى حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية. (ج) فرض فائدة عالية لمكافحة التضخم، وتشجيع الادخار، وتخصيص رأس المال الاستثماري إلى العطاءات الأعلى؛ (د) خصخصة الشركات المملوكة للدولة. (هـ)العمل على تقليص دور الدولة، ليس فقط في مجال الاقتصاد بل أيضاً في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. (و) ترويج الصادرات دون

---

(١) حيث كانت البدايات التي نشأ فيها البنك الدولي للإنشاء والتعمير تتحدد في ضوء المشروعات التي تطرح عليه لتمويلها من قبل المقترضون، فيكون رد البنك ايجابياً بالقبول او سلبياً بالرفض، لكن سرعات ما اشار الى ان معظم المشروعات المعروضة لا تلبي الطموح مما يستوجب اضطلاع البنك بوظيفة مساعدة المقترضين على تحديد واعداد المشروعات الممولة من موارد البنك. ينظر. شربيل بيار، البنك الدولي دراسة نقدية، مؤسسة سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤. ص ٥٧.

(٢) ينظر. مانويل غوايتان، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف والتثبيت، مجلة التمويل والتنمية، العدد يونيو ١٩٩١. ص١٧.

قيد من خلال تخفيض قيمة العملة. (ي) الرقابة الإدارية والتوجيه وتطبق هذه السياسات بصورة متماثلة على جميع الدول المقترضة التي تطلب المساعدة من البنك الدولي بصرف النظر عن الظروف الخاصة لكل منها وعن الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات فيها [١]. ويبرز جانب الضمان الإداري والرقابي عندما يكون الضمان مقدم من مؤسسات مالية، ومثاله جانب الإدارة للائتمان المقدم من مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي مع العراق [٢]. حيث جاء في القسم الأول (١) ترتيبات التنفيذ (أ–الترتيبات المؤسسية ١–يجب أن يحافظ المستلم على شكل ووظائف فريق أدارة المشروع وموظفيه وموارده بشكل مقنع للمؤسسة ويعهد للفريق بالمهام الآتية: A– تخطيط وتنسيق جميع نشاطات المشروع. B– الادارة المالية بضمنها الحسابات والصرف.C إجراءات الشراء والسلع الاعمال والخدمات بضمنها المتعلقة بإدارة العقد.D– الرقابة والتقويم لنشاط المشروع). كما تضمن القسم الثاني مراقبة المشروع والتقارير والتقويم مع الإدارة المالية، وهذه الضمانات الإدارية التي تحمل في طياتها ان المقرض اضحى يتحكم بالقرض وينفذ سياساته وبرامجه وفق ما يراه ملائم وله الحق بمراجعه والتدقيق وفرض ضمانات اخرى. والملاحظ أن هذا النوع من الضمانات الإدارية [٣] لم تكن بهذا القدر من الاستخفاف اتجاه العراق وقدراته الفنية والبشرية والاقتصادية، وهذا ما يمكن استبيانه من خلال مقارنه بسيطة بين القروض الحديثة والسابقة التي عقدها العراق.

وإذ كنا نذهب الى انه وان كان من العسير على المرء، انطلاقاً من وجهة نظر مجردة، أن يعارض العديد من الاصلاحات المقترحة التي تتضمنها برامج التكيف. فهي جميعها خطوات هامة يتعين على الدول المقترضة الاضطلاع بها، سواء بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بدونها. لكن المغالاة في التركيز، على أسواق التصدير وعلى الرفع التام للضوابط التنظيمية للاقتصادات الوطنية لم تؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية، بل إلى هبوط أسعار الصادرات وتفاقم حالة البؤس والتدهور في بلدان عديدة. وبذلك يُضحى بالتنمية البشرية على مذبح اصلاح السوق الحرة والعولمة. فقد انطوت الطائفة الواسعة لسياسات المذكورة أعلاه على عدد من الآثار الاقتصادية –الاجتماعية التي تمس بصورة مباشرة التغيرات في استراتيجيات الدولة وتزايد حجم الاعتماد على القروض.

---

(١) See. Robin Broad and John Cavanagh, "Development: The Market is not enough", Foreign Policy, No. Winter 1990–1991.P81.

(٢) ينظر الاتفاقية المالية المعقودة بين جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٩. والمنشورة في الوقائع العراقية العدد ٤١٨٥ في ١٨ نيسان ٢٠١١.

(٣) ينظر القسم الأول والثاني من الاتفاقية المالية المعقودة بين جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٧. والمنشورة في الوقائع العراقية العدد ٤١٨٥ في ١٨ نيسان ٢٠١١.

المطلب الثالث

التأثير الحقيقي لسياسة المنظمات المالية على الدول المقترضة

لقد مضت عقود على تطبيق برامج المنظمات الدولية المالية، وتعتبر فترة عمل البرامج كافية لتقييم مدى فعاليتها بالنسبة لمجمل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. "وإن إجراء استعراض متأن للوثائق والمنشورات يقود إلى استنتاج مفاده أنه، بينما توجد مكاسب كبيرة يحققها التحرير نتيجة لاعتماد برامج التكيف او التثبيت فإن هذه الاصلاحات لا تقدم أفضل النتائج للجميع، وتظهر أن سياسات المنظمات الدولية المالية لم تكن متسقة مع الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان النامية. وان كنا نعتقد بأن دور الدولة قد قُلص تقليصاً شديداً، وأن قوى السوق قد أصبحت مهيمنة على الاقتصادات للدول المقترضة وباتت مشرعة الأبواب أمام التغلغل الخارجي، لا بسبب برامج التكيف فحسب بل أيضاً بسبب استمرار ضغوط الإقتراض وتبعاته. غير أنه على الرغم من تنفيذ تدابير اقتصادية قاسية، لم يحدث أي تحول اقتصادي ذي شأن في أي من البلدان التي استسلمت لتلك البرامج.

ففي حالات سياسات البنك الدولي: وفي مواجهة المقاومة الثقافية للباحثين والمختصين الواسعة النطاق للتكيف، تمسك البنك الدولي وحلفاؤه بشدة بموقفهم، مصرين ليس فقط على أن برامج التكيف الهيكلي تؤدي وظيفتها، بل إنها أيضاً عنصر لازم للتحول الطويل الأجل، ففي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٤، أصدر البنك الدولي تقريراً مرحلياً عن أفريقيا وذلك للدفاع عن فشل سياسة التكيف الهيكلي [١]. وقد تلاعب البنك ببيانات انتقائية استخلصها من تحليل شامل لعدة أقطار، ودون أن يكشف عن المعارضة الكبيرة التي واجهتها استنتاجات التقرير من قبل الاقتصاديين الداخليين للبنك، فادعى أن البلدان الأفريقية التي نفذت برامج التكيف الهيكلي في الثمانينات قد حققت نمواً ايجابياً أكبر مما حققته البلدان التي لم تنفذ هذه البرامج. وقبل ذلك بعامين، جاء في مشروع دراسة للبنك بعنوان ((لماذا لم ينجح التكيف الهيكلي في أفريقيا جنوبي الصحراء"، أن "الإقراض الذي قام به البنك الدولي في إطار برامج التكيف لم يؤثر تأثيراً كبيراً في النمو وقد أسهم في انخفاض ذي شأن من الناحية الاحصائية في نسب الاستثمار)) [٢].

---

(١) See. Benjamin Barber, "Jihad vs. McWorld", The Atlantic Monthly, March 1992, p.63.

(٢) نشر التقرير في وقت لاحق تحت عنوان مضلّل هو عمليات إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي وأداؤه الاقتصادي في أفريقيا جنوبي الصحراء في الثمانينات: مقارن مع بلدان أخرى منخفضة الدخل، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ١٩٩٢.

World Bank adjustment Lending and economic performance in sub-Saharan Africa in the 1980s: A comparison with other low income countries, Washington, D.C., World Bank, 1992.

ومن بين البلدان الستة التي أبرزها البنك كـ "حالات نجاح" للتكيف غانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغامبيا، وبوركينا فاصو، ونيجيريا، وزمبابوي فإن أربعة منها شهدت تدهوراً في معدلات الاستثمار بينما سجلت اثنتان معدلات نمو سلبي في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترات التكيف الخاصة بكل منها.

أما موقف صندوق النقد الدولي: فتأتي من صندوق النقد الدولي إحدى المبالغات الصارخة حول "نهضة أفريقيا". ففي ورقة معنونه ((أفريقيا هل هذه هي نقطة التحول؟)) شارك في وضعها ستانلي فيشر، نائب المدير الإداري الأول لصندوق النقد الدولي، يعلن الصندوق بصوت عالٍ أن الحالة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء قد تحسنت تحسناً ملحوظاً في الأعوام القليلة الأخيرة [١]. ويعزو هذا بصورة أساسية إلى سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية المحسنة التي قامت البلدان بتنفيذها في إطار ارشادات الصندوق. وفي تقرير بعنوان استخلاص الدروس من استعراضات مرافق التكيف الهيكلي المعزز، توصل فريق التقييم الخارجي، برئاسة وزير المالية الغاني السابق كويسي بوتشوي، خلص إلى استنتاج مفاده ((أنه لئن كانت للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من مرافق التكيف الهيكلي المعزز آثار ايجابية عموماً على النمو وتوزيع الدخل، فإنها تنطوي بالفعل على تكاليف مؤقتة بالنسبة لبعض قطاعات السكان وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وهذا يستدعي إدخال تدابير تعويضية ملائمة في صلب تصميم البرنامج من أجل حماية مثل هذه الفئات، بما في ذلك تقديم مساعدة موجهة توجيهاً حسناً وتخصيص موارد وافية للقطاعات الاجتماعية)) [٢].

---

[١] (٢) ويجادل مؤلفا التقرير أيضاً بأن التغيرات في البيئة الخارجية، مثل تزايد العولمة وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، قد أوصلتا أفريقيا جنوبي الصحراء حقاً إلى نقطة تحول. وينتقل المؤلفان بعدئذٍ إلى سرد مجموعة من المشاكل المؤسسية والمشاكل المتعلقة بالقدرات والتي تعوق قدرة أفريقيا على الابحار في التيارات الباردة للعولمة وهذا التقييم المشرق الذي قام به الصندوق لعمليات الاصلاح قد تعرض للطعن من خلال تقرير أعده فريق من المقيمين الخارجيين بتكليف من المجلس التنفيذي للصندوق في عام ١٩٩٦.

Turning Point? IMF Africa: Is this the، Ernesto Hernandez –Cata and Loshin Khan، Stanley Fisher– Paper on Policy Analysis and Assessment 98/6, Washington, D.C., IMF, June, 1998.

(١) وبالإضافة إلى ذلك، يخلص التقرير إلى أن صندوق النقد الدولي قد فشل، في سياق تنفيذ مرافق التكيف الهيكلي المعزز، في تدعيم استراتيجيات لتقوية الملكية القطرية، لا سيما بغية تقدير التأثير الاجتماعي لبرنامج الاصلاح. وكما يبين المقيمون، فإن من شأن توجيه الاهتمام إلى تقوية الملكية وإلى التأثير الاجتماعي للإصلاح أن يساعد صانعي السياسات على بناء توافق للآراء محلياً لصالح تدابير الاصلاح الهامة ولكن الصعبة. وأكد التقرير على ضرورة دخول صندوق النقد الدولي في حوار مكثف وغير رسمي مع القيادة السياسية للبلد المعني من أجل تفهم معوقاته السياسية وإمكانياته

International Monetary Fund, Distilling the Lessons of ESAF Reviews (draft report), 1998.

ما انفك عدد متزايد من الأصوات في المنظمات والجمعيات ومراكز الأبحاث في بعض الدول المقترضة، وكذلك في العديد من المجموعات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية، تتعالى محذّرة من تردّي الأوضاع المعيشية للفقراء وهبوطها الى مستويات لا تطاق وذلك رغم –وأحياناً بسبب –برامج التكيف الهيكلي هذه. وتزايد سوء التغذية، وانخفاض نسب الالتحاق بالمدارس، وارتفاع البطالة، كلها عوامل تهدد بنية المجتمع في البلدان المطبّقة لبرامج التكيف ((١)). وكلما تآكلت مستويات المعيشة ازدادت الاضطرابات الاجتماعية (٢).

وفي بلدان عديدة تشهد حالياً حروباً ونزاعات داخلية، يعطى الاضطراب الاجتماعي الذي يستحثه التكيف القوة الدافعة الأولية للأصولية العرقية والقبلية والدينية وجنون العظمة القومية، مما يؤدي في نهاية الأمر الى النزاع المسلح (٣). وإعادة التقييم هذه لطبيعة اصلاحات السياسات العامة لافتة للنظر بشكل خاص لأن برامج التكيف الهيكلي يقصد بها حسب مصمميها، تحويل وجهة الموارد نحو الفقراء. لكن ولئن تمت الزيادات في أسعار الغذاء والتخفيضات في النفقات الحكومية والعمالة كما كان مخططاً لها إلا أن النمو الاقتصادي عموماً والذي كان يُتوقع أن يقاوم هذه التطورات لم يتوصل الى مقاومتها. والنتائج السلبية لسياسات التكيف "التقليدية" واضحة بشكل جلي في كل المجالات.

وبدأت أيضاً بحوث الدارسين مؤخراً تسلط الضوء الجديد على الروابط بين برامج التكيف الهيكلي والنزاعات والاضطرابات. ولو أن الأزمة في الصومال والإبادة الجماعية في رواندا تنسبهما وسائل الإعلام الدولية إلى "العشائرية" و"العرقية"، إلا أن ميشيل شوسودوفسكي (١٩٩٧) يتوجّه باللوم إلى السياسات الاقتصادية الصارمة التي ينتهجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" والتي أزالت جميع شبكات الأمن الاقتصادي الرسمية وتركت

(١) See. Giovanna Andrea Cornia, Rolf van der Hoeven, Thandika Mkandawire, Africa's Recovery in the 1990s: From Stagnation and Adjustment to Human Development, UNICEF, 1993.p30.

(٣) تطرق جل التقرير المرحلي الثاني الذي أعده السيد دانيلو تورك، المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/Sub.2/19991/17) للعلاقة بين تدابير التكيف الهيكلي وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أشارت الاستنتاجات إلى أن برامج التكيف الهيكلي تعرض للخطر الحق في العمل والغذاء والسكن والصحة والتعليم والتنمية.

(٣) See. Michael Chossudovsky, The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms, Third World Network, Penang, refer especially to the chapters on Somalia and Burundi. 1997;PP 66-90

الاقتصاد للدول المقترضة في يباب بعد انهيار سوق الدولية في أواخر الثمانينات، وسرعان ما أصبحت واضحة وتبعها انهيار المجتمع المدني [١].

لكن السؤال الذي يطفو على سطح بحر الإقتراض الدولي من المتضرر من الإقتراض؟ في جهد منها لجمع الأموال لتسديد قروضها للدائنين في البلدان الثرية، تفرض حكومات الدول المقترضة سياسات تقشف اقتصادي على شعوبها. ومن نتائج التقشف ارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض الأجور، وتزايد البطالة، والحرمان من ملكية الأراضي في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا [٢]، وكذلك في بعض البلدان الآسيوية. والتخفيضات التي لها علاقة بالديون في برامج الصحة والتغذية ومحو الأمية آخذة في إبطال النتائج التي تحققت طوال أعوام من التنمية. ووقع عبء دفع الدين بكل ثقله على عاتق الأقل قدرة على تحمله، أي على عاتق الفقراء [٣] المتأثرين سلباً من سياسات التكيف والتثبيت.

وفي ظل ما سبق يبقى السؤال الأهم في هذا الأطار هل كان لمشاركات المنظمات الدولية المالية ذات الصلة بالمفاهيم السابقة من أثر على مفهوم وستفاليا حول السيادة ام لا؟ وما شأن الاقتراض الدولي وضماناته على السيادة؟ والإجابة تحملنا على مضض بالقول ان نموذج وستفاليا تعرض للكثير من الانتهاكات السافرة طوال ٣٧١ عام، بل من المؤكد القول ان الإقتراض أرغم الدول المقترضة على قبول الإقحام السيادي لسياساتها ومؤسساتها الاقتصادية أكثر بكثير من الحقب الماضية. حيث في الماضي كانت التسويات يتوصل لها المقرضون بشكل مباشر مع الحكومات حفاظاً على مبدأ السيادة الوطنية للدول، ومع هذا انتهكت هذه السيادة

UNICEF International Child Development ، Florence، Health and Nutrition، Crisis in Mortality،[4]UNICEF Centre, 1994.

(١) تشير الأدلة المتاحة إلى وجود أنماط معممة لتأثير التكيف الهيكلي على العلاقات بين الجنسين. فالمرأة والرجل يحسان بآثار برامج التكيف الهيكلي بمجموعة متنوعة من الطرق: الزيادات في أسعار الغذاء، والهبوط في الدخل العائلي الحقيقي، وانخفاض الخدمات الاجتماعية والصحية. وهذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على دور المرأة بوصفها ربة البيت الرئيسية

Bank Reforms, Michael Chossudovsky, The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Third World Network, Penang, 1997; refer especially to the chapters on Somalia and Burundi.P111

(٢) وفي العشرين عاماً الماضية أدّى كل من هبوط أسعار السلع الأساسية، وانخفاض عائدات الاستثمار، وأزمة الديون، وبرامج التكيف الهيكلي، إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لقرابة ٨٠٠ مليون شخص في زهاء ٤٠ بلداً نامياً. وفي نفس الوقت كانت نتيجة التخفيضات في الخدمات الاجتماعية الأساسية افتقار المراكز الصحية للأدوية والأطباء، وافتقار المدارس للموظفين والإمدادات. ومن خلال مثل هذه العمليات أصبح الملايين من الأشخاص محرومين ويائسين

Adjustment, London, Pamela Spar (ed.), Mortgaging Women's Lives: Feminist Critique of Structural Zed Books Ltd, 1994.P37.

كما في حالة تدخل الدول المقرضة في كل من ((اليونان وبلغاريا وصربيا والدولة العثمانية والأرجنتين والمكسيك ومصر)) [١].

لكن الأمر تطور واخذ يأخذ منحى اكثر تعقيداً منذ انشاء مؤسسات " بريتون وودز " حيث يمتلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نفوذاً استثنائياً، من خلال ادواته التدخلية وفق سياسات التكيف الهيكلي والهيكلة الاقتصادية، بل لهما السيطرة والسطوة على اسواق المال الدولية وهذا ما جعلها تتدخل في شؤون الدول المقترضة الداخلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والإداري، مما يدعونا للقول ان الحديث عن السيادة للمقترض ضرب من الخيال، خاصة اذا ما علمنا من المحرك الرئيس والمسيطر على ادارة هذه المؤسسات الدول الكبرى ذاتها التي كانت تحرك جيوشها لحماية اموالها عند الجانب المقترض[٢]. ويمكن القول ان الذي اختلف لخرق سيادة الدول هي الوسيلة فقط مع بقاء الغاية واحدة وهي السيطرة على مقدرات الدول ببرامج هيكلية دل الواقع العملي على تراجع اقتصاديات الدول الواقعة تحت وطئتها وتخلفها، ونجاة من تحرر منها وما النموذج الماليزي والتركي الا واقعاً حيّ لهذا التحرر.

(١) ينظر. بن ستيل ومانويل هيندز، المصدر السابق، ص٥٦.

(٢) يرى البعض ان هناك اختلاف كبير حول خرق السيادة بين ما كان سائداً في القرن التاسع عشر وفي عصر النهضة، حيث في عصر النهضة طالما حصلت الدول على القروض يبقى الخيار متاحاً امامها بقبول دفع اسعار فوائد مرتفعة لتعويض خطر التخلف عن السداد. اما في القرن التاسع عشر فكان التخلف عن السداد مقابله التضحية ببعض الحكم الذاتي وهذا ما يخل بمبدأ السيادة. ينظر

See. Krasner Stephen. Compromising Westphalia, International Security, winter, 1995-1996. P 66.

الخاتمة

اولا: النتائج

مما سبق ان التجاء الدول الى الإقتراض الدولي والقبول بالضمانات تأتي لأسباب مختلفة يمكن ايراد على النحو التالي:

١. بسبب ظروف تفرض على الدولة الإقتراض لتوفير الموارد المالية بسبب العجز الحاصل بين ايرادات الدولة ومعدل الارتفاع في النفقات. وعلى هذا تضطر الدولة في اوقات الى الإقتراض بقصد زيادة نفقاتها، وتعود هذه الزيادة اما بسبب انخفاض حجم الإيرادات، او لأسباب طارئة غير متوقعة.

٢. وقد تقترض الدولة بقصد الاستثمار في مشاريع الهدف منها تحقيق قيمة مضافة الى الاقتصاد من خلال زيادة الإيرادات لكن هذه المشاريع تحتاج الى وقت طويل حتى تأتي بمردودها المالي، وقد تكون الأوضاع الاقتصادية سبب من اسباب الإقتراض كما في حالة مواجهة تقلبات اسعار الصرف للعملة الأجنبية او بسبب التضخم للعملة المحلية، وقد تكون اسباب الإقتراض عائد الى الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي او البنك الدولي وما تتطلب سياساتها اتجاه البلد المقترض يضاف اليها اتفاقيات التجارة الدولية التي تظهر من خلال زيادة الاستيراد على حساب الصادرات مع تأجيل الدفع الى اوقات اخرى .

٣. كما أن سبب قبول الدول بضمانات الاقتراض المجحفة تعود الى ضعف الإدارة المالية للدولة بسبب قلة الخبرة بمسألة التمويل الدولي وقضايا الاستثمار والتنمية، يضاف اليه الفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من طرد الأموال الى الخارج وتهريب الأموال المتاحة، هذا وقد يكون الاقتراض سببه مواجهة الديون المستعجلة او مستحقة الإداء، او بقصد سداد فوائد الإقتراض المتراكمة. وفي اعتقادنا ان الإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان المقترضة لا تتلائم مع بيئتها الاقتصادية وهي في الغالب غير قابلة للتطبيق ولهذا فشلت مشاريع التنمية وازدادت مشاكل البلدان الاقتصادية والمالية. فقد أدت إصلاحات صندوق النقد الدولي التي طبقتها الحكومة العراقية الى طلب المزيد من القروض الدولية والى اندلاع ازمة مالية خانقة وفرض المزيد من الضرائب والرسوم على المشتقات النفطية والنقل والاتصالات والكهرباء وعلى خدمات الصحة بشكل خاص، كما فرضت الحكومة ضرائب باهضه على رواتب الموظفين والمتقاعدين وأوقفت التعيينات في دوائر الدولة ومازالت الازمة المالية تزداد استعارا.

٤. ويمكننا القول ان النفقات العسكرية وان كان من الأسباب الداعية الى الاقتراض في معظم البلدان خاصة النامية منها لكنها قد ترتبط باعتبارات وطنية ودولية ذات الأهمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد

تكون الحكومات وحدها من تمتلك التقدير الحقيقي والفعلي لمدى الحاجة الى الموارد المالية الخاصة بالأنفاق العسكري وفقاً لأولوياتها في مواجهة الخطر القريب او البعيد.

ثانيا: التوصيات

١. وبما أن معظم الدول المقترضة لا يوجد لديها إلا هياكل سياسية ضعيفة جداً، فقد مورست عليها سيطرة مشتركة بين الدول والمنظمات الدولية المالية تحت ستار تقديم المعونة. ونتيجة لذلك، فإن هذه البلدان قد تنازلت إلى حد بعيد عن سيادتها. وتبعاً لذلك، فإن مسؤولياتها إزاء الالتزام بالإعلانات حول الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية ترمي إلى تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها قد قوضت تقويضاً خطيراً. ونتج عن هذا تدخل وإنفاذ استراتيجية الشمال القائمة على الكبح الاقتصادي في جزء كبير من الدول المقترضة، إذ استخدمت أزمة الديون كذريعة ملائمة لفتح أسواق العالم الثالث وللحد من دور الدولة في التنمية الوطنية، لذا ندعو الدول الى التنبه من خطورة الأقتراض الدولي وما يلحقه من قبول بضمانات اقل ما يقال عنها انها مثقلة

٢. أن قروض الصندوق والبنك الدوليين تحتوي على مجموعة من الشروط التي تحتاج الى تنفيذ لاصطلاحات يمكن أن تكون ضارة مثل قطع النفقات الاجتماعية (الدعم) وتسريح موظفي الخدمة المدنية وغيرها، ولذا تعرضت هذه الشروط الى العديد من الانتقادات مثل تجاوز المشروعية ونطاق السلطة المخولة له، والتعدي على سيادة الدول الأعضاء، وفرض المعالجات نفسها على جميع الدول رغم الاختلافات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعدم فاعلية الوصفات التي يقدمها، والافتقار الى الشفافية والمساءلة وغيرها، وبالتالي فأن للجوء الى هذه السلطات يكون عند عجز النصوص القانونية عن الوفاء بالأحكام اللازمة لما يطرأ من المخالفات التي ترتكبها الدول، كما يجب أن تكون في حدود اللازم والضروري لتمكين المنظمة من القيام بمهامها وأداء وظائفها على نحو منطقي وفعال.

٣. من خلال التحقيق في دور الدولة المقترضة والجهات المقرضة وما يتعلق بتطوير الضمان يبدو واضحا أن التحول في الدين العام للدولة المقترضة من خلال ضمانات الدفع التي تؤثر على التطورات في المجتمع الدولي المالي بطريقة كبيرة منذ أن كان النمط المهيمن للحصول على الضمانات خاصة من خلال المنظمات الدولية المالية وفق شروط شديدة أدت الى وصف القروض بالإذعان. وظهر أن ضمانات الدفع قد تؤدي إلى المزيد من الإقراض. كما أن هامش الخطر في الضمانات والقروض علاوة على ذلك، ان طلب القرض من المقرضين مقيد في سعر السوق بحجم الفائدة، متأثرة بالفوارق الكلية وحجم المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض وما رافقها من ناحية أخرى من أزمات، مع ضمانات الدفع المقدمة، استنتجنا أن المقترض يبغي

الحصول على المبلغ المطلوب من القروض في سعر الفائدة المتغير في السوق لأسباب مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد استخدمت هذه الافتراضات استعانة واشارة الى السابقة دراسات.

٤. ان ضمانات الاقتراض بكافة مصادرها تشكل المرض الأساس الذي تعاني منه الدول المقترضة، حيث يعتبر الشق المالي للضمان عبء مضاف الى أصل القرض، هذه الضمانات زيادتها وتشكلها كأزمة للدول المقترضة لاتنفصل عن الأسباب الخارجية والتي تمثل أهمها قرارات تتخذ من قبل دول نافذة او بسبب ظروف واجهت المقترض، فالضمانات بحجمها انعكست سلباً على الدول المقترضة، تارة من خلال مواجهتها عجزا عن خدمة ديونها، وتارة أخرى اندفاعها الى الإستدانة للوفاء بألتزاماتها.

٥. وينبغي التأكيد على انه قد لا تعاني الكثير من البلدان النامية من عجز في الموازنة العامة بسبب توافر تراكمات مالية كبيرة يمكن ان توجه للأهداف الاقتصادية، ولكن نظراً لضعف مستويات التطور والمهارة مع تخلف الهيكل الاقتصادي وطبيعة الأنظمة السائدة لم تتمكن هذه البلدان من تحقيق تنمية شاملة مما ادى الى توظيف مدخراتها المالية الى الخارج ومجموع هذه المدخرات يعاد تعليبها في شكل قروض دولية للدول المتخلفة او ما يسمى بالعالم الثالث.

المصادر

١) د ابراهيم احمد خليفة. الوسيط في القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية ،٢٠١٨.

٢) د عثمان احمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية، دار النهضة العربية، ٢٠١٧.

٣) د. اسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وادارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٤) د. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.

٥) د. بسمان فيصل محجوب واخرون، أدارة المنشأت الصناعية، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

٦) د. رمزي زكي اللبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهان الجديدة للرأسمالية المعاصرة، ط ٢، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

٧) د. رمزي زكي. الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط ١، دار سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.

٨) د. صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الابستمولوجيا – الانطولوجيا – الاكسيولوجيا – مطبعة دار الرواد المزدهرة، بغداد .٢٠٠٦.

٩) د. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط٢، دار مجدلاوي، الأردن.

١٠) د. فوزي منصور، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

١١) رمضان علي الشراح، الأزمات المالية العالمية اسبابها – اثارها – انعكاساتها على الاستثمار – الكويت، ٢٠٠٩.

١٢) زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٠٨.

١٣) سنغ كفالجيت، عولمة المال، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠١.

١٤) شريبل بيار، البنك الدولي دراسة نقدية، مؤسسة سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

١٥) عودت ناجي الحمداني، إثر القروض الخارجية على اقتصاديات الدول النامية – السودان كبلد افريقي نموذجاً، ط ٢، مطبعة القبس للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧.

١٦) فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، دون دار نشر، الجزائر. ٢٠٠٦.

١٧) فيتوريو كوربو، العولمة وادارة الاقتصاديات الوطنية، صندوق النقد الدولي، ابو ضبي، الأمارات المتحدة، ٢٠٠٠.

١٨) كريستينا برينت، تأثير الأزمة المالية على البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٣.

١٩) محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

المجلات والبحوث والدراسات

١) أسراء علاء الدين نوري، الواقع الاقتصادي والمديونية الخارجية للعراق، ندوة اقتصادية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥.

٢) د. ابراهيم كرسلي، ديون العالم الثالث، الندوة الاقتصادية الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية الليبية، ١٩٩٦.

٣) د. قحايرية آمال. اسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، العدد ٣، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ١٩٩١.

٤) د. محمد العمادي، دور العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث للفترة من ١٩٧٣-١٩٨٩، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوبك، المجلد ١١، العدد ٢، ١٩٨٩.

٥) د. محمود عبد الفضيل، غرق وول ستريت، السياسة الدولية، دار الأهرام مصر، المجلد ٤٤، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩.

٦) د. نزيرة الأفندي، الأزمة المالية العالمية، السياسة الدولية، دار الأهرام مصر، المجلد ٣٣، العدد ١٧٨ ابريل ٢٠١٠.

٧) دانيال هوايت، الإنفاق العسكري في العالم الثالث، مجلة التمويل والتنمية، كانون الأول ١٩٩٢.

٨) روبرت باول، تخفيف الديون على البلدان الفقيرة، مجلة التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٤، ٢٠٠٠، ص ٩٩ -١٠٥.

٩) روزا الوكسمبورغ، تراكم رأس المال، المجلد الثاني، منشورات كاليمار الفرنسية، دون سنة طبع.

١٠) سرمد عباس جواد. تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق، وزارة المالية، الدائرة القانونية، قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠٠٧.

١١)عبد الله القوي، البترول ودول مجلس التعاون، الفرص في ظل عالم متغير، مجلة التعاون، العدد ٢٦، حزيران ١٩٩٢.

١٢) علي بن طلال الجهني. نُقاد صندوق النقد، السياسات المنتقدة، مركز الدراسات والبحوث القطرية، الندوة الاقتصادية، ٢٠١٢.

١٣) كيفن ستيوارت، خصوصية التنظيم المالي للمؤسسات الدولية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٢١، العدد ٣، ١٩٨٨.

١٤) مانويل غوايتان، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف والتثبيت، مجلة التمويل والتنمية، العدد يونيو ١٩٩١.

١٥) مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الفوائد المجلد ٥٢، العدد ١، مارس ٢٠١٥.

الأتفاقيات والقوانين: -

١- الاتفاقية المالية المعقودة بين جمهورية العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٩. والمنشورة في الوقائع العراقية العدد ٤١٨٥ في ١٨ نيسان ٢٠١١.
٢- الموازنة العامة الاتحادية للعراق ٢٠١٧، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٣٠.
٣- الموازنة العامة الاتحادية للعراق ٢٠١٨، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٥.
٤- الموازنة العامة الاتحادية للعراق ٢٠١٩، الوقائع العراقية، العدد ٤٥٢٩.

التقارير الدورية: -

١- بنك التسويات الدولية التقرير السنوي، ١٩٨٥. البنك الدولي التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، ص٦٦. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، التنمية والاقتراض، عام ٢٠١٣.
٢- بنك التسويات الدولية، التقارير السنوية، النفقات العسكرية، للفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠١٦ التقرير الخاص بحرب اليمن وسوريا.
٣- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، ٢٠١١.
٤- تقارير البنك الدولي، جداول ديون العالم الثالث للفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٨.
٥- تقرير الاقتصادي، البنك السويسري، الغرفة التجارية العربية السويسرية، ٢٠١٠.
٦- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Human development Report، ١٩٩٦.
٧- تقرير صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٣.
٨- التقرير السنوي، البنك الدولي، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٥ – ٢٠١١.
٩- تقرير صندوق النقد الدولي، توقعات حول مستقبل الوضع المالي في العراق حتى عام ٢٠٢٢.
١٠- تقرير منظمة التغذية الدولية، للفترة بين عام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠.
١١- التقرير السنوي، حجم الأموال المهربة وفق تقارير هيئة النزاهة، ٢٠١٤.

المصادر الأجنبية

1- Stanley Fisher، Ernesto Hernandez –Cata and Loshin Khan، Africa: Is this the Turning Point? IMF Paper on Policy Analysis and Assessment 98/6, Washington, D.C., IMF, June, 1998.
2- Benjamin Barber, "Jihad vs. McWorld", the Atlantic Monthly, March 1992.
3- Bjorn Beckman, "Empowerment or Repression? The World Bank and the Politics of African Adjustment", in Peter Gibbon, Yosuf Bangura and Are Ofstad (eds.), Authoritarianism, Democracy and Adjustment, Seminar Proceedings No. 26, Uppsala, the Scandinavian Institute of African Studies, 1992.
4- Carol yeh – Yun Lin, National Intellectual Capital and the Financial Crisis in Argentina, Brazil, Chile, Colombia, Mexico, and Venezuela, USA, 2014.
5- Cavanagh, Cheru, Ntube, Duncan and Collins (ed.), From Debt to Development: Alternatives to the International Debt Crisis, Washington D.C., Institute for Policy Studies, 1985.
6- Cavanagh, Cheru, Ntube, Duncan and Collins (ed.), From Debt to Development: Alternatives to the International Debt Crisis, Washington D.C., Institute for Policy Studies, 1985.
7- Fanta Cheru and Stephen Gill , Structural adjustment and the G -7 : limits and Contradictions, in S . Gill (ed.)، Globalization, Democratization and Multilateralism, London Macmillan, 1997.
8- Giovanna Andrea Cornia, Rolf van der Hoeven, Thandika Mkandawire، Africa's Recovery in the 1990s: From Stagnation and Adjustment to Human Development، UNICEF، 1993.
9- IMF, World Economic outlook, Globalization and Inflation, April 2006.
10- International Monetary Fund, Distilling the Lessons of ESAF Reviews (draft report), 1998.
11- Jams L. Clayton; “the Globl Debt Bomb “M. E. Sharp, London, England, 2000.
12- Krasner Stephen. Compromising Westphalia, International Security, winter, 1995-1996. P 66.
13- Malcolm knight, Norman Loayza and Delano Villannueva: The Peace Dividend: Military Spending Cuts and Economic Growth, I.M.F, 1996.
14- Matthew Lynn, Bust Greece, the Euro and the Sovereigns Debt Crisis, USA, 2010.

15- Michael Chossudovsky, The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms, Third World Network, Penang, 1997; refer especially to the chapters on Somalia and Burundi.
16- - Michael Barratt Brown and Pauline Tiffen، Short Changed: Africa and World Trade، London، Pluto Press, 1992.
17- Michael Chossudovsky, The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms, Third World Network, Penang, refer especially to the chapters on Somalia and Burundi. 1997.
18- Pamela Spar (ed.), Mortgaging Women's Lives: Feminist Critique of Structural Adjustment, London, Zed Books Ltd, 1994.P37.
19- -Patricia Adams، Odious Debts: Loose Lending، Corruption and the Third World' Environmental Legacy، London، Earthscan, 1991.
20- Paul Blustein "Brazil devalues currency: global markets fall", The Washington Post, 14 January 1999.
21- Peter F. Drucker, Manage ENT, New York, Harper 8Row 1994.
22- Robert Cox, Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History, New York, Columbia University Press, 1987.
23- Robin Broad and John Cavanagh, "Development: The Market is not enough", Foreign Policy, No. Winter 1990-1991.
24- Shrivastava, Paual Statler, Matt, Learning From the Global Financial Crisis Creatively, Reliably, and Sustainably, USA, 2012.
25- UNICEF، Crisis in Mortality، Health and Nutrition، Florence، UNICEF International Child Development Centre, 1994.
26- United Nations , World conomic and Social Survey, New York , ٢٠١٥ annex , tables A
27- -William Cline, International Debt and the stability of the World economy, Washington, 1983.
28- World Bank adjustment Lending and economic performance in sub-Saharan Africa in the 1980s: A comparison with other low income countries, Washington, D.C., World Bank, 199